مجلة الجامعة الأسمرية: العلوم الشرعية والإنسانية
المجلد (32) العدد الأول (يونيو 2019)

قراءات منهجية في أحكامِ الشيخِ الألباني على الرُّواةِ والمَرْويات

نافذ حسين حماد

الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

Email: profnhammad@gmail.com

الملخص

الشيخ ناصر الدين الألباني واحد من العلماء المعاصرين المشتغلين بعلوم السنة النبوية تأليفًا وتحقيقًا وتخريجًا للأحاديث، صدرت له عشرات الكتب، باتت مرجعًا رئيسًا لفئةٍ من المشتغلين بهذا العلم المبارك، والباحثين في علوم الشريعة والمثقفين، يقتصرون عليها، لا سيما في الحكم على الأحاديث.

وفي المقابل شنَّعت فئة أخرى على أحكامه، وانتقصت من جهوده بالرد عليه، وكَشْفِ أخطائه وتناقضاته.

ومن خلال تجربتي البحثية لما يقرب من ثلاثة عقود في التعامل مع كتب الشيخ الألباني، وما سَجَّلتُه في تَضاعيفِ بُحوثي وكُتُبي من عِباراتِه ومُصطلحاتِه في الكلامِ على الأحاديث سندًا ومتنًا، أردت في بحثي هذا:

الكشف عن شيء من أصول التخريج عنده، وضوابط حكمه على الأحاديث، وطريقته في العزو، ورأيه في بعض الرواة أو النُّقَّاد، وبيان ما في منهجه من ميزات، وما عليه من مآخذ.

وكذا تَجْلية ما كانَ لي مِن موافقاتٍ لما ذَهب إليه وأصاب فيه عمّا خَالفتُه فيه وتعقبته فيما أخطأ فيه أو وهم، وربما أضفت على أقواله أو ناقشتها.

المقدمة

بسم الله الرَّحمن الرَّحيم

الحمدُ لله رَبِّ العالمينَ، والصَّلاةُ والسَّلامُ على نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ، وعلى آلِهِ وصَحْبِه أجمعين، أمّا بعد:

فإنَّ الكتابةَ عن حَديثِ رسولِ الله ﷺ وأهلِه وأصحابِه وأتباعِه في كلِّ قَرْنٍ، هي كتابةٌ عن هذا الدِّين، بِعَظمتِه وشُموخِه.

وهذا بَحثُ يُوضِّحُ بعضًا مِن جهودِ عالمٍ مُعَاصرٍ، ألا وهو الشيخ محمد ناصر الدين الألباني رحمه الله تعالى، المَعروف باشتغالِه بصناعةِ علم الحديث، يَكشفُ عن صحيحِ الحديثِ من سقيمِه، ويَتتبعُ رجالَه، ويُبينُ عللَه، ويَدلُّ على مواضِعه، إلى غيرِ ذلكَ من الدراسات لأسانيده ومتونه.

ولقد تَابعتُ ما يَكتبُ الشيخَ خِلال مَسيرتي البَحثية، وتَعاملتُ مَعَ أكثرِ من أربعينَ كتابًا من أعمالِه؛ تأليفًا، وتحقيقًا، وتعليقًا، وتخريجًا للأحاديث؛ أَنهلُ من هذا المَعين، مُعتمدًا أحكامَه على الرُّواةِ والمَرْويات، مُوافقًا لها أحيانًا، ورُبَّما أَضَفتُ عليها، أو خَالفتُها وتَعقَّبتُها وناقشت الشيخ فيما ذهب إليه أحيانًا أخرى.

يُجَلِّي ذلكَ ويُبَيّنه بَحثي هذا، الذي وَسَمْتُه:

(قراءات منهجية في أحكامِ الشيخِ الألباني على الرُّواةِ والمَرْويات)

ويَكشفُ البحثُ كذلكَ عن شيءٍ من أُصولِ التخريج عنده، وضَوابطِ حُكمِه على الأحاديث، كلُّ ذلك من خلالِ بعضِ ما سَجَّلتُه في تَضاعيفِ بُحوثي وكُتُبي من عِباراتِه في الكلامِ على الأحاديث سندًا ومتنًا.

ولو رُحْتُ أكتبُ أكثرَ ما نَقلتُه من كُتُبه، وما تَدلُّ عليه مِن مَزيد كَشفٍ عن مَنْهجِه، لَمَا احتملَ بحثٌ كهذا بيانَ كلِّ شيء، وتَفصيلَ القولِ فيه، ولكنْ حَسْبُنا ما يَشي بعمقِ خِبرتِه بالصِّناعةِ الحديثية.

وفي تَرتيبي لموضوعاتِ البحثِ ومسائِله، أحاولُ جاهدًا فَصلَ ما كانَ للشيخِ مِن كلامٍ في الرُّواة أو النُّقَّاد عن أحكامِه على أسانيد المَرويات أو مُتونها، وما كانَ

لي مِن موافقاتٍ لما ذَهب إليه عمّا خَالفتُه فيه، غيرَ أنّ تَداخلًا في ذلكَ كُلِّه لا بُدَّ أحيانًا وأنْ يَقع.

لذا لا أميلُ هنا إلى تَقسيم البحثِ إلى مباحثَ ومطالبَ كما اعتاد كثيرٌ مِن الباحثين في أعمالِهم العِلمية؛ بل أجعلُ ما أُوردُه من المسائلِ الحديثيةِ المُتنوعة متسلسلةً تحتَ عناوينَ جانبيةٍ، نَتعرّفُ مِن خلالِها على ألفاظِه وعباراتِه، ورأيِه في بعضِ الرُّواةِ، وبَعضِ النُّقاد، وما يتعلقُ بتصحيحِه وتضعيفِه، وأنواعِ أحكامِه، وطريقتِه في العزو ... إلى غيرِ ذلك.

والآن إلى عناوين البحثِ ومسائِله:

أولًا: كلامُ الشيخِ في بعض الرُّواة، ورأيُه في أحكامِ بعض النُّقَّاد: أبدأ بكلامه في الرّواة، وهم ثَلاثةٌ:

الأول: المُرَقّع بنُ صَيْفي التَّميمي الحَنظلي، فقد رآه الشيخُ مَرّةً صَدوقًا[1]، مُتَّبعًا في ذلك ابنَ حجر في التَّقريب[2]، ومُؤيدًا لما قالَه في التهذيب من الرَّدّ على ابنِ حَزمٍ الذي يَرى المُرَقّعَ مَجهولًا[3] بأنَّه من إطلاقاتِه المردودة[4]، وأنّه لا يُلتفت إلى من جَهِلَهُ ولم يَعرِفْ حالَه.

وجَعَله مَرّة أخرى ثقة[5]. وكذا قال الذهبي قَبْلُ في الكاشف[1].

---

(1) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (56/12).

وكان ابنُ أبي حاتم ذَكَر في الجرح والتعديل (418/8) أنَّ المُرَقّع اثنان، الأول: المُتَرجَم هنا، والثاني: الأسدي، روى عن أبي ذر، وروى عنه يحيى بن سعيد الأنصاري، وليث بن أبي سُلَيم.

فقال الشيخ في الثاني: هو في أحسنِ الأحوالِ مجهولُ الحال.

ونقل بعضُ الحنابلةِ عن الإمام أحمد أنَّ مرقعًا الأسدي، شاعر من أهل الكوفة، وأنَّه لم يَلق أبا ذر.

ينظر: التعليقة الكبيرة في مسائل الخلاف على مذهب أحمد، لأبي يعلى الفراء (223/1)، والمغني، لأبي محمد ابن قدامة (201/3)، والشرح الكبير على المقنع، لأبي الفرج ابن قدامة (190/8).

وأنَّه غيرُ المُرَقّعِ بن صيفي. كشف اللثام شرح عمدة الأحكام، للسفاريني (372/4).

(2) تقريب التهذيب (ص458 برقم 6561).

(3) المحلى (349/5).

(4) تهذيب التهذيب (80/10 برقم 6870).

(5) سلسلة الأحاديث الصحيحة (322/2 برقم 701).

وأرى أنَّ المُرقِّع لا يَصِل حالـه إلـى إطـلاق القول بتوثيقـه، ولكنـه مَعـروفٌ، ولا يُلتفتُ إلى مَنْ لا يَعرفه ولم يُخبَر بِحَاله، وهو صَدوق وأعلى، فابنُ حِبّان ذَكره في الثِّقات[2]، وخَرَّجَ له في صحيحه، وكذا الحاكم في المستدرك[3]، ولَمْ أرَ مَن جَرَحه، وقال فيه ابنُ المُلَقِّن: مَعروفُ الحال، وقال: وُثِّق[4].

الثاني: محمد بنُ إسحاق بنِ يَسار المُطّلبي، فقد قال الشيخُ فيه: الذي استقرَّ عليه رأيُ العلماءِ المُحققين أنَّ حديثَه في مرتبةِ الحسن بشرطين: أن يُصَرِّح بالتَّحديث، وأنْ لا يُخالِفَ من هو أوثق منه[5].

وهذه خُلاصـةُ القولِ في ابنِ إسحاق عندَه، يُكَرِّرُها في مُصنَّفاته، ويَعتمدها في حُكمه على الروايات التي جاءت من طريقِ ابنِ إسحاق؛ لأنَّه من مُدلِّسي المَرتبةِ الرابعةِ عند ابنِ حجر، ويَنفرد بمخالفة الثقات.

قلتُ: ورأيه هذا مُستفادٌ مِن كلامِ الذهبي وابن حجر، فبعد أنْ نَقل الذهبي أقوالَ النقاد في ابنِ إسحاق، قال: "فالذي يَظهر لي أنَّ ابنَ إسحاق حسنُ الحديثِ، صالحُ الحال، صدوقٌ، وما انفردَ به [أي انفرد بزيادةٍ خالفَ فيها الثقات، ولم يُصَرِّح بالسماع] ففيه نَكارةٌ، فإنَّ في حِفظِه شيئًا، وقد احتجَّ به أئمةٌ. فالله أعلم"[6].

وقال أيضًا عن ابنِ إسحاقَ: "كان أحدَ أوعيـةِ العِلْم، حَبرًا في معرفة المغازي والسِّيَر، وليس بذاك المُتْقِن، فانحطَّ حديثُه عن رُتْبةِ الصِّحةِ، وهو صَدوقٌ في نفسِه مَرْضي"[7].

---

[1] الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة (252/2 برقم 5360).
[2] الثقات (460/5).
[3] صحيح ابن حبان (112/11)، ومستدرك الحاكم (122/2).
[4] البدر المنير (83/9).
[5] دفاع عن الحديث النبوي والسيرة في الرد على البوطي (ص82).
[6] ميزان الاعتدال (475/3).
[7] تذكرة الحفاظ (173/1).

وقال ابنُ حجر: "ما يَنفرد بـه وإنْ لم يَبلـغ درجـةَ الصَّحيحِ فهو فـي درجـةِ الحَسَن إذا صَـرّح بالتحديـث... وإنَّمـا يُصَـحّحُ لـه مَـنْ لا يُفَرِّق بـين الصـحيح والحسـن، ويَجعل كلَّ ما يَصلُحُ للحُجَّةِ صَحيحًا، وهذه طريقةُ ابن حِبَّان ومن ذُكِرَ معه"[1].

وقال أيضًا: "ابنُ إسحاقَ حَسَنُ الحديث، إلا أنَّه لا يُحتجُّ به إذا خولف"[2].

وبعد الرجوع لمواضعَ مُتعددةٍ حَكَمَ فيها الشيخُ على رواياتٍ جاءت من طريقِ ابنِ إسحاق، وَجَدتُّه يُكرر النَّقلَ عن الذهبي كلامَه المُتَقدِّم[3].

وهذه النتيجـةَ تَرجَّحت لديَّ بعد دراسـةِ أقوالِ النُّقَّاد فـي ابـن إسـحاق، فـلا يُحسَّن حَديثه إلا بتحققِ الشرطينِ السابقين، ولكنْ في غيرِ المغازي والسِّير، الذي أثنـى عليه فيهما غيرُ واحدٍ من شيوخهِ وأقرانهِ والأئمةِ عبر العصورِ[4].

وأما عن روايتِه في الصحيحين، فلخَّص القولَ في ذلك المُنْذري، الذي قال: "أمَّا البُخاريُّ ومسلمٌ فَلَم يَحتجَّا بِه في صحيحيهما البَتَّة، وإنَّما أخرجَ له مسلمٌ أحاديثَ فـي المتابعـات لا فـي الأصـول، وكـذلك البخـاري أيضًـا لـم يُخـرج لـه شيئًا فـي الأصـول البَتَّـة، وإنَّمـا ذَكَرَه فـي الاستشـهاد جَريًا علـى عادتهمـا فيمن لا يَحتجَّان بحديثِـه، كمـا فعلَـه البخـاري فـي أبـي الزبيـر المكـي وسـهيل بـن أبـي صـالح ونظرائهمـا، وكمـا فعلَـه مسلم فـي عكرمـة مولـى ابن عباس، وشَريك بن عبد الله القاضي ونظرائهما"[5].

الثالث: هانئُ بنُ هانئٍ، فالعِجلي يُوثقه، والنَّسائي يقول: لا بأسَ بـه، وابنُ حبان ذَكَره في الثقات[6].

---

[1] فتح الباري (163/11). يقصد: ابن خزيمة والحاكم.

[2] نفسه (32/4).

[3] راجع على سبيل المثال: إرواء الغليل (44/2)، وسلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (562/6) (266/12، 697)، والثمر المستطاب (ص210).

[4] بخلاف الشيخ أحمد شاكر الذي شَكَّك – بعباراته المتنوعة – في تدليسِ ابنِ إسحاق، فصَحَّح له أحاديثَ كثيرة رواها ابن إسحاق بالعنعنة، وأخرجها الإمام أحمد في مسنده.

[5] جواب الحافظ المنذري عن أسئلةٍ في الجرحِ والتعديل (ص73).

[6] معرفة الثقات (325/2 برقم 1883)، وثقات ابن حبان (509/5 برقم 5979)، وتهذيب الكمال (145/30).

وفي المقابل، كانَ هانئٌ عند ابنِ سعدٍ: مُنْكر الحديث، وضَعَّفه بعضُهم، وعند أكثرِهم مجهول الحالِ[1]. وعبارةِ الألباني فيه: "لا تَطمئنُ النَّفسُ لتوثيقِ مَن وَثَّقه، لا سِيّما وَجُلُّهم مُتساهلون في التوثيق والتصحيح"[2].

قلت: أمَّا أنَّه ثقة، فلا، وأقصى ما يقال فيه: مستور، كما قال ابنُ حجر في التقريب[3].

ولتوثيقِ العجلي لهانئ بن هانئ، نَتوقف عند موقف الشيخ الألباني من:

أحكام العجلي في الرواة: فالشيخ يَرى العِجْلي مُتساهلًا، ولا يَعتدُّ بتوثيقه، لاسيما عند مخالفتِه لأئمةِ النَّقد، فيُوثق من يُضَعِّفُه النُّقَّاد، وهذه قاعدةٌ عنده، صَرّح بذلكَ في العديدِ من مُصنّفاته.

فحينَ نُمَثِّل بأمِّ ذَرّة، فالشيخ يراها مجهولة[4]، مع أنَّ العجلي، قال: تابعية ثقة، وأوردها ابن حبان في ثقاته[5].

أقول: لا شكَّ أنَّ العجلي إمامٌ مِن أئمةِ النَّقد المُعتمدين، وأكثرُ أقوالِه في الرُّواة جاءت موافقةً لغيرِه من النُّقَّاد، غيرَ أنَّه لم يَكَد يُضَعِّف تابعيًّا، ومثالُه هنا هانئ بن هانئ، فهو من التابعين، وكذا أمّ ذرة، ثم هو يُخالفُ أحيانًا، فيَتساهل بتوثيقِ الضُّعفاء، وحينئذٍ لا يُعتدُّ برأيِه. ولَمَّا قال العجلي في عَمرو ذي مُرٍّ: تابعي ثقة[6]، لم يَلتفت ابنُ حجرٍ لقولِه هذا، وخلص في التقريب إلى أنَّه مجهول[7].

---

[1] ينظر: الطبقات الكبير، لابن سعد (342/8)، والحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي: للماوردي (369/9)، والسنن الكبرى، للبيهقي (226/10)، والتمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لابن عبد البر (225/13)، والمغني في الضعفاء، للذهبي (474/2 برقم 6727)، وتهذيب التهذيب، لابن حجر (22/11 برقم 7583).

[2] إرواء الغليل (324/6).

[3] تقريب التهذيب (ص501 برقم 7264)

[4] إرواء الغليل (214/2، 215).

[5] معرفة الثقات، للعجلي (461/2)، وثقات ابن حبان (224/4).

[6] معرفة الثقات (188/2 برقم 1418).

[7] تقريب التهذيب (ص365 برقم 5142).

وسعيد ذي لَغْوة، مجهول عند ابن المديني، والبخاري، وأبي حاتم، والذهبي، وضعيف عند ابن معين، وأبي زرعة، والجُوزجاني، وعند ابن حبان: شيخ دَجَّال[1].

يأتي العجلي، فيُوثقه، وهو يَنُصُّ على تَضعيف البَغداديين له[2]، فتَعجّبتُ من صَنيعِه!!.

وعيسى بن حِطَّان الرَّقَاشي الذي يَروي المَناكير، وينفرد بأسانيد لا يَعرفها العلماء، يُخالفُ العجليُّ، فيوثقه، ويذكره ابنُ حبان في الثقات، وأمّا ابن حجر، فلم يَرفعْه لأكثرَ مِن مقبول[3].

وسُلَيم بن عبدٍ السَّلولي، مع أنَّ أحدًا لم يَجرحه، ثم إيراد ابن حبان له في الثقات[4]، وكذا تَوثيق العجلي له[5]، فلا يَرفعه ذلك إلى القول بتوثيقِه، وتَبقى حالُه مجهولة كما هو عند مَن سألهم عنه الشافعي[6].

ويَجدرُ التَّنْويهُ هنا إلى أنَّ التَّشددَ والتَّساهلَ أمرٌ نِسبي في الحُكْمِ على الرُّواة، أو في الحكم على الأسانيد.

ففي الحكم على الرواة، وجدتُّ مِن النُّقَّاد الموصوفين بالتشدد كابن معين وأبي حاتم يُوثّقون بعض مَن فيهم ضَعفٌ مِن الرواة، وفي المُقابل يُضَعّف أحد المعتدلين أو المتساهلين بعض الموثّقين، كما أنَّ المراد بالتشدد والتساهل في

---

(1) يراجع: علل الحديث، لابن المديني (ص603 برقم 176)، والجرح والتعديل (18/4)، وعلل الحديث، لابن أبي حاتم (1195/3 برقم 1593)، والتاريخ الأوسط (211/3)، والكبير (471/3)، والضعفاء الصغير، للبخاري (ص49 برقم 132)، وتاريخ ابن معين، رواية الدوري (360/3)، وأحوال الرجال، للجوزجاني (ص139 برقم 118)، والمجروحين، لابن حبان (316/1)، وميزان الاعتدال، للذهبي (197/3).

(2) معرفة الثقات (398/1 برقم 587).

(3) ينظر: معرفة الثقات (199/2 برقم 1459)، وثقات ابن حبان (312/6 برقم 4574)، وتقريب التهذيب (ص374 برقم 5289).

(4) الثقات (330/4).

(5) ثقات العجلي (424/1 برقم 657).

(6) ينظر: معرفة السنن والآثار، للبيهقي (22/5).

غالبِه إنَّما هو في الألفاظ والتعابير التي يستخدمها النّقاد، وقد يَتعدى إلى المعاني، مما يُؤثِّر في اختلافِ الحُكمِ تَبعًا لهذا التشدد والتساهل.

ولذا جاءتْ ضَرورةُ حكايةِ الجرح والتعديل التي يُطلقها النَّاقد في الرواة بسببِ اختلافِ معاني المصطلحات والألفاظ عندهم، وهذا ما عبّر عنه الذَّهبي حين قال: فَمنهُم من نَفَسُه حادٌّ... (أي عباراته)، ثم يقول: وقد يكون نَفَسُ الإمام فيما وافقَ مذهبَه، أو في حالِ شيخِه ألطف منه فيما كانَ بخلافِ ذلك[1].

أحكام العراقي على الأسانيد: وفي أحكامِ الحافظِ العراقي على الأسانيد في تَخريجه لأحاديث كتابِ إحياء علوم الدين، وَجدت الشيخَ الألباني يَعتمد أحكامَه في التصحيح والتحسين والتضعيف، ويُعَبّر عن موافقتِه له، بِقوله: كما قال العراقي، وهذا كثيرٌ جدًّا، وواضحٌ في كُتُبه، ولا يَحتاجُ إلى تَمثيل.

ووجدت الشيخَ مَرّةً يرفعُ الإسنادَ الذي حَسَّنه العراقي إلى الصحيح.

ومثاله، في الحديث الذي رواه ابن ماجه من طريق يَزِيدَ بنِ هَارُونَ، عن شَرِيكٍ، عن لَيْثٍ، عن طَاوُوسٍ، عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "إِنَّمَا يُبْعَثُ النَّاسُ عَلَى نِيَّاتِهِمْ"[2].

فالعِراقي يُحسّنُ إسناده[3]، والألباني يُصَحّحه[4].

والحديثُ عندي يَصلُ إلى الحسنِ بشواهدِه، فشَريكٌ سَيءُ الحِفظِ، وليثٌ هو ابنُ أبي سُلَيم ضعيف.

ومع ذلك تَكرر وَصْفُ الألباني للعراقي بالتساهل، مُخَالفًا له، ومُعترضًا على حُكْمِه، بعباراتٍ متنوعة.

ومن أمثلة وَصْفِه بالتساهل، الحديث الذي رواه ابنُ ماجه في سننه، من طريق عَنْبَسةَ بنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عن عَلّاق بنِ أبي مُسْلِمٍ، عن أَبَانَ بنِ عُثْمَانَ، عن عُثْمَانَ بنِ عَفَّان، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "يَشْفَعُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ثَلَاثَةٌ: الْأَنْبِيَاءُ، ثُمَّ

---

(1) الموقظة (ص83).

(2) سنن ابن ماجه (627/5) كتاب الزهد، باب النية، حديث برقم (4229).

(3) المغني عن حمل الأسفار في الأسفار، للعراقي (726/2 برقم 2661).

(4) صحيح سنن ابن ماجه (377/3 برقم 3426).

الْعُلَمَاءُ، ثُمَّ الشُّهَدَاءُ"[1]. فالألباني يَحْكُمُ على إسنادِه بالوَضْعِ، ثم يقول: تَساهلَ العراقي في قولِه في تَخريجِ الإحياء: "إسناده ضعيف"![2].

والحكم على الحديثِ بالوَضْع هو الصحيح، فابنُ حجرٍ قال في عَنْبسةَ بنِ عبد الرحمن: "مَتروك، رماه أبو حاتمٍ بالوَضْع"، وفي عَلَّاق بنِ مسلم: "مجهول"[3]. ولم يرو عن عَلّاق غير عَنْبسة.

وأنا مع وَصْفِ العراقي بالتساهل في غالب أحكامِه على أحاديث كتابِ إحياءِ علوم الدِّين[4].

وهذا يؤكدُ ما نَوّهتُ بهِ مِن أنَّ التَّشددَ والتَّساهلَ في أحكامِ العلماءِ على الرواة أو الأسانيد هو أمرٌ نِسبي، فلا يَعني تَسَاهُلَ أحدِهم أنْ نصادرَ أحكامَه، ولا نلتفت إليها.

ثانيًا: مصطلحات الألباني وعباراته في التصحيح والتحسين: وبعدما مَثَّلتُ لأحكامِه في بعضِ الرواةِ، وأتبعتُه بكلامِه في نُقَّادٍ تَكلَّموا في الرُّواةِ أو حَكموا على الأسانيد، دلَّت عندي على منهجٍ صَحيحٍ لَديه في الغالب، أنتقلُ إلى بيانِ طريقتِه في الحُكْمِ على الأحاديث، ومصطلحاتِه في ذلك، وأبدأ بمصطلحاته في التصحيح والتحسين، على النحو الآتي:

[1] مصطلح: على شرط الشيخين، أو على شرط أحدهما. ومن أمثلته:

(1) ما رواه أبو داود، واللفظ له، والترمذي في الشمائل، والنسائي. من طريق

---

(1) سنن ابن ماجه (682/5) كتاب الزهد، باب ذكر الشفاعة، حديث برقم (4313).

(2) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (446/4).

وقد حكم عليه بالوضع كذلك في: ضعيف سنن ابن ماجه (ص359 برقم 4389/4992) وضعيف الجامع الصغير (ص932 برقم 6428)، وتخريج أحاديث مشكاة المصابيح (1561/3 برقم 5611)، وتخريج أحاديث شرح العقيدة الطحاوية (ص235).

(3) تقريب التهذيب (ص369 برقم 5206، ص372 برقم 5265).

(4) وهذا ما خلصت إليه الباحثة وفاء عطية اللوح في رسالتها العلمية الماجستير، وكنت مشرفًا عليها، بعنوان "منهج الإمام العراقي في الحكم على الأسانيد، دراسة تطبيقية من خلال كتاب المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار، وناقشتها بتاريخ 2013/11/20م، بالجامعة الإسلامية، بغزة، فلسطين.

عَبْدِ الرَّزَّاقِ، عن مَعْمَرٍ، عن قَتَادَةَ، عن أَنَسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ احْتَجَمَ وَهُوَ مُحْرِمٌ عَلَى ظَهْرِ الْقَدَمِ مِنْ وَجَعٍ كَانَ بِهِ[1]. فَحَكمَ الألباني على روايةِ الترمذي في الشمائل، التي جاءت من طريق إسحاق بن منصور عن عبد الرزاق به، بقوله: إسنَادُهُ صَحيحٌ على شرطِ الشَّيخينِ[2].

وهنا أخالفه، فأقول: هذا الإسناد بهذا النَّسقِ لم يَرد في الصحيحين.

فليسَ في مُسلمٍ طريق إسحاق بن منصور عن عبد الرزاق عن معمر؛ بل هو في البخاري فقط.

ولم يَرو البخاري لمَعْمر عن قتادة؛ إنَّما روى له مسلم فقط.

(2) ما رواه أبو عوانة والطحاوي والدارقطني من طريق الحُمَيدي، عن بِشر بن بَكْر، عن الأوزاعي، عن يَحيى بن سَعيدٍ، عن عَمْرة، عن عائشة: "كُنْتُ أَفْرُكُ الْمَنِيَّ مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللهِ إِذَا كَانَ يَابِسًا، وَأَغْسِلُهُ إِذَا كَانَ رَطِبًا"[3]. قال الألباني: وإسنادُه صحيحٌ على شرطِ الشيخين[4].

قلت: وهذه طريق ليست في واحدٍ من الصحيحين، وإنْ كانَ رواتُها من رجالِ الصحيحين أو أحدهما، فبِشر بن بَكر لم يَرْوِ له مسلم.

(3) ما رواه أبو داود من طريقِ عَليّ بن الحسين بن واقد، عن أبيه، عن عبد الله بنِ بُرَيدة، عن أبيه بُرَيْدَةَ، قال: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: فِي الإِنْسَانِ ثَلاثُمِائَةٍ

---

[1] سنن أبي داود (168/2) كتاب المناسك، باب المحرم يحتجم، حديث برقم (1837)، وسنن النسائي (184/3) كتاب مناسك الحج، باب حجامة المحرم على ظهر القدم، حديث برقم (2849)، وشمائل الترمذي (ص304 برقم 366).

قال أبو داود: سمعت أحمد، قال: ابن أبي عروبة أرسله، يعني عن قتادة.

وقال ابن حجر في فتح الباري (154/10): ورجاله رجال الصحيح، إلا أنَّ أبا داود حكى عن أحمد أنَّ سعيد بن أبي عروبة رواه عن قتادة فأرسله، وسعيد أحفظ من معمر، وليست هذه بعلة قادحة.

وقال القاري في جمع الوسائل (180/2): هو حديث صحيح.

[2] مختصر الشمائل (ص190 برقم 314).

[3] مسند أبي عوانة (174/1 برقم 527)، وشرح معاني الآثار، للطحاوي: (49/1)، وسنن الدارقطني (125/1) وإسناده صحيح.

[4] إرواء الغليل (196/1).

وَسِتُّونَ مَفْصِلًا، فَعَلَيْهِ أَنْ يَتَصَدَّقَ عَنْ كُلِّ مَفْصِلٍ مِنْهُ بِصَدَقَةٍ. قَالُوا وَمَنْ يُطِيقُ ذَلِكَ يَا نَبِيَّ اللَّهِ؟ قَالَ: النُّخَاعَةُ فِي الْمَسْجِدِ تَدْفِنُهَا، وَالشَّيءُ تُنَحِّيهِ عَنِ الطَّرِيقِ، فَإِنْ لَمْ تَجِدْ فَرَكْعَتَا الضُّحَى تُجْزِئُكَ[1].

قال الألباني: وإسنادُه صحيحٌ على شرط مسلم[2].

قلت: علي بن الحسين بن واقد عن أبيه لا يوجد في الصحيحين أو أحدهما.

(4) ما رواه أبو داود وغيرُه من طريقِ عبدِ الله بنِ وهبٍ، عن عِيَاض بن عبد الله، عن مَخْرمة بن سليمان، عن كُرَيبٍ، عن أُمِّ هَانِئٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ يَوْمَ الفَتْحِ صَلَّى سُبْحَةَ الضُّحَى ثَمَانِيَ رَكَعَاتٍ سَلَّمَ مِنْ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ[3].

قال النووي: رواه أبو داود بإسنادٍ صحيح على شرط البخاري[4].

وكذا عزاه ابنُ حجر لأبي داود، وقال: وإسناده على شرط البخاري[5].

ولكنَّ الألباني تَعقَّبه، فقال: وَهِم الحافظُ ابنُ حجرٍ في هذا الإسناد؛ وإنَّما هو على شرط مسلم.

قلت: وقد سَبق النوويُّ ابنَ حجر في الوَهَمِ كما رأينا. والسند بهذا السِّياق بدون الصحابيةِ أمّ هانئ في مسلم، وليس في البخاري، وأمّا كريبٌ عن أمِّ هانئ، فليس في الصحيحين.

ومع أنَّ الشيخُ الألباني يرى الإسناد على شرط مسلم، إلا أنَّه ضَعَّفه، فقال: هذا إسنادٌ ضعيفٌ، وإنْ كانَ ظاهرُه الصِّحَّة، فإنَّ رجالَه كُلَّهم ثقاتٌ رجال الشيخين غير عِياض، فَتَفرَّد عنه مسلم، ومع ذلك فإنَّ في حفظِه ضَعفًا، قال البخاري:

---

(1) سنن أبي داود (361/4) كتاب الأدب، باب في إماطة الأذى عن الطريق، حديث برقم (5242). وهذا إسناد حسن من أجل علي بن الحسين، فهو صدوق.

(2) إرواء الغليل (213/2)

(3) سنن أبي داود (28/2) كتاب الصلاة، باب صلاة الضحى، حديث برقم (1290)، وصحيح ابن خزيمة (234/2) جماع أبواب صلاة الضحى، حديث برقم (1234)، والسنن الكبرى، للبيهقي (48/3).

(4) المجموع شرح المهذب (531/3)، وشرح صحيح مسلم (233/5).

(5) التلخيص الحبير (43/2).

منكر الحديث، وقال أبو حاتم: ليس بالقوي، وضَعَّفه غيرهما، وذكره ابن حبان في الثقات، وفي تقريبِ التهذيب: فيه لِين[1].

فالإسنادُ ضَعيف، وفي النَّفسِ من تصحيح السيوطي لإسناده شيءٌ[2]، خَاصَّة أنَّ زكريا بن يَحيى السَّاجي يَرَى أنَّ ابنَ وهبٍ روى عن عِياضٍ أحاديثَ فيها نَظَر[3].

(5) ما رواه أحمد وغيره من طريق الحسن بن موسى، عن حَمَّادِ بنِ سَلَمَةَ، عن ثَابِتٍ الْبُنَانِيِّ، عن أَنَسِ بنِ مَالِكٍ، أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا مُحَمَّدُ يَا سَيِّدَنَا وَابنَ سَيِّدِنَا، وَخَيْرَنَا وَابنَ خَيْرِنَا، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "يَا أَيُّهَا النَّاسُ عَلَيْكُمْ بِتَقْوَاكُمْ، لَا يَسْتَهْوِيَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ، أَنَا مُحَمَّدُ بنُ عَبْدِ اللهِ، عَبْدُ اللهِ وَرَسُولُهُ، وَاللهِ مَا أُحِبُّ أَنْ تَرْفَعُونِي فَوْقَ مَنْزِلَتِي الَّتِي أَنْزَلَنِي اللهُ"[4].

قال الألباني فيه: إسناده صحيح على شرط مسلم[5].

قلت: إسناده صحيح، وهو بهذا النسق في موضعين من صحيح مسلم.

(6) ما رواه النسائي والترمذي في الشمائل وأبو يَعلى وغيرهم من طريق محمد بن عيسى الطباع، عن عَبَّادِ بنِ الْعَوَّامِ، عن سَعِيدٍ، عن قَتَادَةَ، عن أَنَسٍ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَتَخَتَّمُ فِي يَمِينِهِ[6].

وقالَ الترمذيُّ: "هذا حديثٌ غريبٌ، لا نعرفُه من حديثِ سعيد بن أبي عَرُوبةَ عن قتادة عن أنس عن النبيّ ﷺ نحو هذا إلا من هذا الوجهِ.

وروى بعضُ أصحابِ قَتادة عن قتادة عن أنس بن مالك ﷺ عن النَّبيّ ﷺ: "أنَّه كانَ يَتَخَتَّمُ في يَسَارِهِ"، وهو حديثٌ لا يَصحُّ أيضًا.

---

(1) إرواء الغليل (218/2).

(2) في جزئه في صلاة الضحى.

(3) وينظر: تهذيب التهذيب (174/8 برقم 5498).

(4) مسند أحمد (23/20 برقم 12551).

(5) سلسلة الأحاديث الصحيحة (88/3 برقم 1097).

(6) سنن النسائي (562/4) كتاب الزينة، باب موضع الخاتم، حديث برقم (5298)، والشمائل، للترمذي (ص96 برقم 104)، والمسند، لأبي يعلى (427/5 برقم 3119)، وأخلاق النبيّ، لأبي الشيخ (252/2 برقم 338).

ومع ذلك قالَ الألباني: "وهذا سندٌ صحيحٌ على شرطِ مسلم!!"[1].

وأخالفه هنا، فأقول: أولًا: محمد بن عيسى الطباع ليس له رواية في مسلم، وليس لعباد عن سعيد رواية في صحيح مسلم.

وثانيًا: الإسنادُ ضَعيفٌ لخصوصِ علّةِ الاضطراب فيه، وقد أوردَه ابنُ الجوزي في العللِ المتناهيةِ، ثم قالَ: "قالَ أحمد: عبّاد مضطربُ الحديثِ عن سعيد"[2].

[2] مصطلح: رجاله رجال البخاري أو رجال مسلم. ومن أمثلته:

(1) ما رواه أبو نُعيم من طريق أبي مُسْهِرٍ، عن يَحْيَى بنِ حَمْزَةَ، عن ثَوْرِ بنِ يَزِيدَ، عن حَبِيبِ بنِ عُبَيْدٍ، عنْ عُتْبَةَ بنِ عَبْدٍ السُّلَمِيِّ، قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ فَجَاءَ أَعْرَابِيٌّ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَسْمَعُكَ تَذْكُرُ شَجَرَةً فِي الْجَنَّةِ لَا أَعْلَمُ فِي الدُّنْيَا أَكْثَرَ شَوْكًا مِنْهَا – يَعْنِي الطَّلْحَ – فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "يُجْعَلُ مَكَانَ كُلِّ شَوْكَةٍ مِثْلَ خَصْوَةِ التَّيْسِ الْمَلْبُودِ – يَعْنِي الْخَصِيَّ – فِيهَا سَبْعُونَ لَوْنًا مِنَ الطَّعَامِ لَا يُشْبِهُ لَوْنٌ لَوْنَ الْآخَرِ"[3].

وللشيخِ الألباني في حُكمِه على الإسناد عبارةٌ يُفرّق فيها بين رجال البخاري، ورجال مسلم، حيث قال: "وهذا إسنادٌ صَحِيحٌ رِجالُه ثقاتٌ رِجالُ البخاري، غير حبيب بن عبيد، فهو من رجال مسلم"[4].

قلت: الرجال ثقات، والإسناد صحيح.

(2) ما رواه أبو يَعلى في مسنده، من طريق يُونُس بنِ بُكَيْرٍ، عن طَلْحَةَ بنِ يَحْيَى، عن مُوسَى بنِ طَلْحَةَ، عن عَقِيلِ بن أَبِي طَالِبٍ، قال: جَاءَتْ قُرَيْشٌ إِلَى أَبِي طَالِبٍ، فَقَالُوا: إِنَّ ابْنَ أَخِيكَ يُؤْذِينَا فِي نَادِينَا، وَفِي مَسْجِدِنَا، فَانْهَهُ عَنْ أَذَانَا، وفيه: فَحَلَّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَصَرَهُ إِلَى السَّمَاءِ، فَقَالَ: أَتَرَوْنَ هَذِهِ الشَّمْسَ؟ قَالُوا:

---

[1] إرواء الغليل (302/3).

[2] العلل المتناهية، لابن الجوزي (693/2).

[3] حلية الأولياء (103/6).

[4] سلسلة الأحاديث الصحيحة (525/6 برقم 2734).

نَعَمْ، قَالَ: مَا أَنَا بِأَقْدَرَ عَلَى أَنْ أَدَعَ لَكُمْ ذَلِكَ عَلَى أَنْ تَسْتَشْعِلُوا لِي مِنْهَا شُعْلَة. قَالَ: فَقَالَ أَبُو طَالِبٍ: مَا كَذَبَنَا ابْنُ أَخِي، فَارْجِعُوا[1].

والحديثُ أخرجَه الطبراني في الكبير، والبيهقي في الدلائل. من طرق عن يونس بن بُكَير به[2].

قال ابن حجر: "هذا إسناد حسن"[3]. وقال الهيثمي: "رجال أبي يعلى رجال الصحيح"[4].

وقال الشيخ في الصحيحة: "هذا إسنادٌ حَسَنٌ، رجالُه كلُّهم رجالُ مسلم، وفي يونس بن بُكير وطلحة بن يَحيى كلامٌ لا يَضُر"[5].

وبعد، فالذي يَتبينُ لي أنَّ عبارات الشيخ الألباني في الحكم على الإسناد بأنَّه على شرط الشيخين، أو شرط أحدهما، أو قوله: رجاله رجال مسلم، فإنَّما تَدُلُّ على كونِ رجال ذلك الإسناد هم من رجالِ الشيخين، أو من رجالِ أحدِهما، دونَ النظرِ إلى كيفية إخراجِ البخاري أو مسلم لهما، وهذا غالبًا.

وكذا دونَ النظر إلى الصحابي إنْ كانت له روايةٌ في الصحيحين، أو في أحدهما، أو ليست له رواية. وهذا ما عليه كثير من العلماءِ الذينَ تابعتُ أحكامَهم على الأسانيد عند عَزْوِهم لشرط الشيخين، أو شرط أحدهما، في تطبيقاتهم بَدءًا من الحاكم إلى عصرنا الحاضر.

والصواب عندي ما قاله ابنُ الصلاح في مقدمة شرحِه لصحيح مسلم: مَن حَكَم لشخصٍ بِمُجَرَّدِ رِوَايَةِ مُسْلمٍ عَنهُ فِي صَحِيحه بِأَنَّهُ من شَرط الصَّحِيح عِنْد مُسلم فقد غَفَل وَأَخْطَأ؛ بل ذَلِك يتَوَقَّف على النّظر فِي أَنَّه كَيفَ روى عَنهُ وعَلى أَيِّ وَجهٍ روى عَنهُ[6].

---

[1] مسند أبي يعلى الموصلي (176/12 برقم 6804).

[2] المعجم الكبير، للطبراني (191/17 برقم 511)، ودلائل النبوة، للبيهقي (162/2).

[3] المطالب العالية، لابن حجر (251/17).

[4] مجمع الزوائد، للهيثمي (14/16).

[5] سلسلة الأحاديث الصحيحة (195/1 برقم 92).

[6] صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط، لابن الصلاح (ص100).

وكذا ابن حجر الذي يَرى أنَّ صِحَّةَ العبارةِ إذا كان السندُ بنسقِ ما رتَّبهُ بهِ مَنْ نَسَبَهُ إلى شرطهِ، ولو في موضعٍ مِنْ كتابهِ[1].

والسخاوي الذي قال: الشرطُ إنَّما يَتمُّ إذا خُرِّج لرجالِ السندِ بالصورةِ المُجْتمعة[2].

أي أنْ يكونَ السندُ من بدايةِ طبقةِ شيوخِ كُلٍّ من البخاري ومسلم إلى الصحابي بالسندِ نفسه في البخاري أو في مسلم.

ويَنبغي التنويه هنا إلى أنَّ ما تَقَدَّمَ يَدُلُّ دلالةً واضحةً على أهميةٍ كبيرةٍ للصحيحين عند الشيخ الألباني، ويؤكدُه عباراته التي يُكررها في مصنفاته، بأنَّهما أصحُّ الكُتبِ بعدَ كتاب الله، وأنَّهما امتازا على غيرهما بتفردهما بجمعِ أصحِّ الأحاديثِ الصحيحة، وأنَّ الحديث إذا أخرجَه الشيخان أو أحدهما، فقد جاوزَ القَنْطرةَ، وأنَّه يُفيدُ العِلْمَ، وأنَّ الحديثَ إذا كان فيهما أو في أحدهما، فلا يجوز عَزوه إلى غيرِهما إلا تَبَعًا أو لزيادةٍ فيه[3].

[3] ولا مانع أنْ يَحكمَ الألباني على إسنادٍ في صحيح مسلم بالصحة. ومثاله:

حديثُ بَشِيرِ بنِ المُهَاجِرِ، عن عَبْدِ اللهِ بنِ بُرَيْدَةَ، عن أَبِيهِ، أَنَّ مَاعِزَ بنَ مَالِكٍ الْأَسْلَمِيَّ، أَتَى رَسُولَ اللهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنِّي قَدْ ظَلَمْتُ نَفْسِي، وَزَنَيْتُ، وَإِنِّي أُرِيدُ أَنْ تُطَهِّرَنِي، فَرَدَّهُ، فَلَمَّا كَانَ مِنَ الْغَدِ أَتَاهُ ... الحديث[4].

فالشيخ عزاه في إرواء الغليل إلى أحمدَ ومسلمٍ وأبي داود، وصححه[5].

ولِمَن استشكلَ جَمْعَ الشيخ بين قولِه صحيح وعزوِه الحديث إلى الصحيحين أو أحدهما، يُوضح رحمه الله تعالى بأنَّ ما دَعاه إلى ذلكَ هو رغبتُه في إيقافِ القارئ بأقربِ طريقٍ على درجةِ الحديث، بعبارةٍ قصيرةٍ صريحة[1].

---

(1) ينظر: النكت الوفية بما في شرح الألفية، لبرهان الدين البقاعي (165/1).

(2) فتح المغيث، للسخاوي (71/1).

وقد فصّل السيوطي القولَ في تحقيق شرط البخاري ومسلم في تدريب الراوي (206/1 – 212).

(3) ينظر: مقدمة الشيخ لتخريج أحاديث العقيدة الطحاوية (ص22)، وتمام المنة في التعليق على فقه السنة (ص360).

(4) صحيح مسلم (ص704) كتاب الحدود، باب من اعترف على نفسه بالزنى، حديث برقم (22/ 1695).

(5) إرواء الغليل (282/7).

قلت: لا مانعَ من دراسةِ حديثِ بشير بن المهاجر، والحُكم عليه، وإنْ كان في مسلم، فأحاديثُ الصحيحين أو أحدهما، المُتكلّم في بعضِ رُواةِ أسانيدِهما، من اختلاطٍ، أو تَدليسٍ، أو بِدعة، أو غير ذلك، مما لا يَخفى على المشتغلين بعلمِ الحديث، تحتاج إلى دراسةٍ، والخروجِ بنتيجةٍ تُثبتُ صحةَ أسانيدها.

فبشيرٌ، تَكَلَّم النُّقَّاد في ضَبطِه، وقالوا: يَروي ما يُنْكَر، ويُخَالِف، ولا يُتابَع عليه، ويَكفي قول الإمام أحمد فيه: منكر الحديث، قد اعتبرت أحاديثَه، فإذا هو يَجيءُ بالعَجَبِ[2].

وفي دراسةٍ لبشير، وبعد الترجمةِ الموسعةِ له[3]، قلت: والخُلاصةُ أنَّ العَجَبَ الذي قَصَده أحمدُ هو في المخالفات التي تُضْعف حديثَه؛ لذا فَكُلُّ حديثٍ له يحتاج إلى اعتبارٍ للحكمِ عليه.

وأما رواية مسلم له في الصحيح، فإنَّما هو حديثٌ واحدٌ، في قصةِ ماعز بن مالك الأسلمي، وشيخُه في هذا الحديث هو عبد الله بن بُرَيدة، وهو الشيخ الأول الذي ذَكره ابن حجر في تهذيب التهذيب[4]، مما يَدلُّ على تَقدُّمِ طبقته وملازمته له، كما روى عنه بشير في السنن الأربعة أيضًا.

وقد تابع شيخَه عبدَ الله بن بريدة، أخوه سليمان بن بريدة عند مسلم في سندٍ رجالُه ثقات، لكنْ فيه انقطاع، وتابعَ تلميذَه عبدَ الله بنَ نُمير ثلاثةٌ، هم: محمد بن عبد الله بن الزُّبَير[5]، وعيسى بن يونس[1] عند أبي داود، والفضل بن دُكَيْن[2] عند أحمد.

---

[1] مقدمة تخريجه لأحاديث شرح العقيدة الطحاوية (ص22).

[2] الجرح والتعديل (378/2).

[3] وذلك في بحث لي بعنوان: مدلول مصطلح عنده عجائب عند الأئمة النقاد، دراسة نظرية تطبيقية، ونشرته مجلة الجامعة الإسلامية، بغزة، المجلد الخامس عشر، العدد الثاني، جمادى الأولى 1428هـ، يونيو 2007م.

ثم نشر في موسوعة أعمالي "أنيس المحدث" الكتاب الثالث، بعنوان: تطبيقات في توثيق الرواة والروايات، دار المقتبس، بيروت، الطبعة الأولى 1438هـ، 2017م.

[4] تهذيب التهذيب (429/1 برقم 776).

[5] سنن أبي داود (149/4) كتاب الحدود، باب رجم ماعز بن مالك، حديث برقم (4434).

وقد أورد الزَّيلعي حديثَ مسلمٍ، ثم قال: ولا عَيبٌ على مُسلمٍ في إخراجِ هذا الحديث، فإنَّه أتى به في الطبقة الثانية؛ لِيبينَ اطلاعه على طرق الحديث[3].

[4] النَّصُّ على التصحيح والتحسين بالمتابعات والشواهد. ومن أمثلته:

(1) الحديث الذي أخرجه الطبراني في الأوسط من طريقِ عُمَرَ بنِ خَالِدِ بنِ عَبَّادٍ، عن زِيادِ بنِ عُبَيدِ اللهِ بنِ الرَّبيعِ، عن الحَسَنِ، عن أَنَسِ بنِ مَالِكٍ، قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي الضُّحَى سِتَّ رَكَعَاتٍ، فَمَا تَرَكْتُهُنَّ بعدَ ذلك[4]. فالألباني يُورِدُه في جملةِ شواهدَ لحديثِ جابرِ بن عبد الله أنَّه صلاها سِتًّا، ويُشير إلى عنعنةِ الحسن البصري، ثم يقول: وبالجملةِ فالحديثُ لا يَنْزِلُ عن رُتبةِ الحَسن، إنْ لم يَرْقَ إلى الصَّحيح؛ لِهذه الشواهد. والله أعلم[5].

(2) الروايات التي ذَكَرت أنَّه ﷺ استعارَ سِلاحًا يَومَ حُنَين من صفوانَ بنِ أميَّة قبل إسلامه، أوردَها الألباني من طُرُقٍ ثلاث، هي:

طريق يَزِيدَ بنِ هارون، عن شَريكِ بن عبد الله، عن عبد العزيز بن رُفَيع، عن أميَّةَ بنِ صفوان، عن صفوان[6].

وطريق يُونسَ بنِ بُكَير، عن ابن إسحاق، قال: حدثني عاصم بن عمر بن قَتَادة، عن عبد الرحمن بن جابر، عن أبيه جابر[7].

وطريق جعفر بن محمد بن علي بن الحسين "الصادق"، عن أبيه "أبي جعفر الباقر" مرسلًا[8].

ثم قال: وبالجملةِ، فالحديثُ صحيحٌ بمجموعِ هذه الطرق الثلاث[1].

---

(1) نفسه (152/4 برقم 4442).

(2) مسند أحمد (37/38 برقم 22949).

(3) نصب الراية (321/3).

(4) المعجم الأوسط (68/2 برقم 1276).

(5) إرواء الغليل (217/2).

(6) سنن أبي داود (296/3) كتاب البيوع، باب في تضمين العارية، حديث برقم (3562)، ومسند أحمد (12/24 برقم 15302)، ومستدرك الحاكم (54/2 برقم 2300).

(7) مستدرك الحاكم (51/3 برقم 4369). وقال: صحيح الإسناد، ولم يخرجاه.

(8) السنن الكبرى، للبيهقي (89/6).

(3) الحديث الذي رواه الترمذي من طريق مُحَمَّدِ بنِ كَثِيرٍ، عن الأَوْزَاعِيِّ، عن قَتَادَةَ، عن أَنَسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺلِأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ: "هَذَانِ سَيِّدَا كُهُولِ أَهْلِ الجَنَّةِ مِنَ الأَوَّلِينَ وَالآخِرِينَ إِلَّا النَّبِيِّينَ وَالمُرْسَلِينَ"[2].

فبعدما خرّج الألباني طُرقَه، قال: وجملةُ القَولِ أنّ الحديثَ بمجموعِ طُرُقِه صَحيحٌ بلا رَيْب[3].

(4) حديث عُبَيْدِ اللهِ بنِ عُمَرَ، عن وَاقِدِ بنِ سَلامَة، عن يَزِيدَ الرَّقَاشِي، عن أَنَسِ بنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: مَا مِنْ آدَمِيٍّ إلا وفِي رَأْسِهِ حكمةٌ بِيَدِ مَلَكٍ، فَإِنْ تَوَاضَعَ رَفَعَهُ، وَقَالَ: ارْتَفِعْ رَفَعَكَ اللهُ، وَإِنْ ارْتَفَعَ قَالَ: انْخَفِضْ خَفَضَكَ اللهُ[4]. أوصلَه الألباني بشواهدِهِ إلى الحسن[5].

(5) حديث عَلِيٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: "بَعَثَنِي رَسُولُ اللهِ ﷺ إِلَى الْيَمَنِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، تَبْعَثُنِي وَأَنَا شَابٌّ أَقْضِي بَيْنَهُمْ وَلَا أَدْرِي مَا الْقَضَاءُ؟ قَالَ: فَضَرَبَ بِيَدِهِ فِي صَدْرِي، ثُمَّ قَالَ: اللَّهُمَّ اهْدِ قَلْبَهُ وَثَبِّتْ لِسَانَهُ. قَالَ فَمَا شَكَكْتُ بَعْدُ فِي قَضَاءٍ بَيْنَ اثْنَيْنِ".

---

[1] إرواء الغليل (344/5).

وكان البيهقي، قال: وبعض هذه الأخبار، وإنْ كان مرسلًا، فإنَّه يَقوى بشواهده، مع ما تقدم من الموصول.

[2] سنن الترمذي (610/5) كتاب المناقب، باب في مناقب أبي بكر وعمر، حديث برقم (3664).

[3] سلسلة الأحاديث الصحيحة (471/2 برقم 824).

وقد عزا إحداها إلى مخطوط الكمال في أسماء الرجال، لعبد الغني المقدسي (2/14/1). وجاء في المطبوع من السلسلة الصحيحة (الإكمال) خطأ. وهذا مثال على كثرة رجوعه للمخطوطات، وتعامله معها، وعزوه إليها.

وسيأتي مزيد تمثيل لتوثيقه من المخطوطات في نهاية البحث.

[4] أخرجه ابن شاهين في الترغيب في فضائل الأعمال (ص79 برقم 235)، والخطيب في تاريخ مدينة السلام (75/6)، وابن المقرئ في معجمه (130/3 برقم 1072).

[5] وينظر دراسة الحديث عند الشيخ في سلسلة الأحاديث الصحيحة (74/2 برقم 538).

فبَعدَ دِراسةٍ لطُرقِه، وتَخريجِه من ابن ماجه وأحمد وابن أبي شيبة والبزار والنسائي في خصائص عليّ، قال الشيخُ: وجُملةُ القولِ إنَّ الحديثَ بمجموعِ الطُرقِ حَسَنٌ على أقلِّ الأحوال. والله أعلم[1].

(6) ما رواه أبو داود بسنده عن يَحيى بن زكريا بن أبي زائدة، عن محمدِ بنِ إِسْحَاقَ، عن عَاصِمِ بنِ عُمَرَ، عن أَنَسِ بنِ مَالِكٍ وعن عُثْمَانَ بنِ أَبِي سُلَيْمَانَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ خَالِدَ بنَ الْوَلِيدِ إِلَى أُكَيْدِرِ دُومَةَ، فَأُخِذَ، فَأَتَوْهُ بِهِ، فَحَقَنَ لَهُ دَمَهُ، وَصَالَحَهُ عَلَى الجِزْيَةِ[2].

فالشيخ حَسَّنَه في صحيح سنن أبي داود المختصر، وأكدَّ أن هذا الإسناد حسن – يعني لذاته، ثم ساق له شواهد ... إلى أن قال: فالحديث بذلك صحيح[3]. يعني لغيره.

أقول: والتصحيح والتحسين بالمتابعات والشواهد مَسلكٌ صَحيحٌ، وطَريقةٌ مُتّبعة، لا زال العلماء يُمارسونها في أحكامِهم على الأحاديث غير شديدةِ الضَّعْفِ والنَّكارة.

[5] مصطلح: صحيح لغيره: ومن مصطلحاتِه في الحُكْمِ على الحديثِ التي تَدلُّ عنده على تَقويةِ الإسنادِ بالمتابعات والشواهد، عبارة "صحيح لغيره". ومن الأمثلة على ذلك:

(1) حديث الوَلِيدِ بنِ مُسْلِمٍ، عن ابنِ جَابِرٍ، عن إِسْمَاعِيلَ، عن أُمِّ الدَّرْدَاءِ، عن أَبِي الدَّرْدَاءِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "إِنَّ الرِّزْقَ لَيَطْلُبُ الْعَبْدَ كَمَا يَطْلُبُهُ أَجَلُهُ".

---

[1] إرواء الغليل (326/8).

قلت: وصحح الشيخ شعيب الأرنؤوط أحد أسانيده في تخريجه لمسند أحمد (92/2 برقم 666)، وصححه في مواضع أخرى بمجموع طرقه (68/2، 225).

[2] سنن أبي داود (166/3) كتاب الخراج، باب في أخذ الجزية، حديث برقم (3037).

[3] صحيح سنن أبي داود، التخريج المختصر (259/2 برقم 3037)، وصحيح سنن أبي داود، الأم (370/8 برقم 2681).

أخرجه البزار، وابن حبان، والبيهقي، والطبراني، وابن أبي عاصم، وأبو نُعَيم. من طُرقٍ عن الوليد بن مسلم به[1]. وقال الألباني: صحيح لغيره[2]. أي بمتابعاته وشواهده.

(2) حديث يَحيي بنِ صَالِحٍ الْوُحَاظِيّ، عن مُحَمَّدِ بن عُمَرَ الطَّائِيّ، عن ثَابِتِ بنِ سَعْدٍ، قال: سَمِعْتُ مُعَاوِيَةَ بنَ أَبِي سُفْيَانَ، يقول: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "عَلَيْكُمْ بِالصِّدْقِ، فَإِنَّهُ يَهْدِي إِلَى الْبِرِّ، وَهُمَا فِي الْجَنَّةِ، وَإِيَّاكُمْ وَالْكَذِبَ، فَإِنَّهُ يَهْدِي إِلَى الْفُجُورِ، وَهُمَا فِي النَّارِ"[3]. فبعدما حَكَم على إسنادِه بالحُسْنِ، قال الألباني: صحيح لغيره[4]، لشاهدِه في الصحيحين من حديث ابنِ مسعود[5].

[6] ومصطلح: حسن لغيره. ومن الأمثلة على ذلك:

(1) حديث عُبَيْدِ اللهِ بنِ جَرِيرِ بنِ جَبَلَةَ، عن مُحَمَّدِ بنِ الحَسَنِ القُرْدُوسِي، عن جَرِيرِ بنِ حَازِمٍ، عن الأعْمَشِ، عن عَمْرِو بنِ شُعَيْبٍ، عن أَبِيهِ، عنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قال: قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: أَيُّمَا رَجُلٍ أَتَاهُ ابنُ عَمِّه يَسْأَلُهُ مِنْ فَضْلِ مَا عِنْدَهُ فَيَمْنَعه إلا مَنَعَهُ اللهُ فَضْلَهُ يَوْمَ القِيَامَةِ[6].

---

[1] مسند البزار (37/10 برقم 4099)، والمسند الصحيح على التقاسيم والأنواع، لابن حبان (372/5 برقم 4573)، ومسند الشاميين، للطبراني (318/1 برقم 560)، والسنة، لابن أبي عاصم (198/1 برقم 271). وحلية الأولياء، لأبي نعيم (86/6)، والجامع لشعب الإيمان، للبيهقي (129/3 برقم 1147).

[2] التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان (174/5).

[3] المعجم الكبير، للطبراني (380/19 برقم 894).

[4] صحيح الترغيب والترهيب (124/3 برقم 2934).

[5] صحيح البخاري (ص1177) كتاب الأدب، باب قول الله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين﴾، حديث برقم (6094). وصحيح مسلم (ص1048) كتاب البر والصلة، باب قبح الكذب وحسن الصدق وفضله، برقم (103 – 2607/105).

[6] المعجم الأوسط (45/2 برقم 1195)، والصغير، وكلاهما للطبراني (ص74 برقم 93) عن أحمد بن عبيد الله بن جرير. الضعفاء، للعقيلي (241/5 حديث 5234) عن محمد بن أحمد المُطَرِّز، وطبقات المحدثين بأصبهان، لأبي الشيخ (515/3) عن عبد الله بن محمد بن الحسن بن أسيد الثقفي، ثلاثتهم عن عبيد الله بن جرير به.

وقال الطبراني في الأوسط: لم يرو هذا الحديث عن الأعمش إلا جرير، تفرد به محمد بن الحسن.

قال الألباني: حسنٌ لغيره[1]، ليسَ لمتابعاتِه هنا؛ لأنَّ أسانيدَها ضعيفةٌ، وإنَّما لشاهدِه في صحيحِ البخاري من حديث أبي هريرة[2].

وهنا أخالفه في عبارته في الحُكمِ على الإسناد، فلعل قولنا: هذا إسنادٌ ضَعيف؛ لِضَعف محمد بن الحسن القُرْدوسي، وله شاهدٌ في صحيح الإمام البخاري من حديثِ أبي هريرة. أكثر دِقَّة عندي.

(2) حديثُ زَيْدِ بنِ أَبِي أُنَيْسَةَ، عن أَبِي إِسْحَاقَ، عن أَبِي عُبَيْدَةَ، عن ابنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ: "مَنْ لَمْ يَرْحَمِ النَّاسَ لَمْ يَرْحَمْهُ اللَّهُ"[1].

وقال في الصغير: لم يروه عن الأعمش إلا جرير، ولا عن جرير إلا محمد بن الحسن، تفرد به عبيد الله بن جرير.

ولا روى الأعمش عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده إلا هذا، ولا كتبناه إلا عن أحمد بن عبيد الله.

وعزاه الهيثمي في مجمع الزوائد (224/4)، (283/8): إلى الطبراني في الصغير والأوسط، وقال: في إسناده محمد بن الحسن القُرْدوسي، ضعفه الأزدي بهذا الحديث، وقال: ليس بمحفوظ.

وروى الإمام أحمد الحديث في المسند (255/11 برقم 6673). عن إسماعيل بنِ عُلَيَّةَ، عن لَيْثِ بنِ أبي سُلَيْمٍ، عن عَمْرو بن شعيب به مرفوعًا، بلفظ "مَنْ مَنَعَ فَضْلَ مَائِهِ أَوْ فَضْلَ كَلَئِهِ مَنَعَهُ اللهُ فَضْلَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ".

وهذا إسناد ضعيف لضعف ليث.

ورواه أيضًا (233/11 برقم 6722). عن أبي النَّضْر هاشمِ بنِ القَاسمِ، عن مُحَمَّدِ بنِ رَاشِدٍ، عن سُلَيْمَانَ بنِ مُوسَى، أَنَّ عبد الله بنَ عَمْرٍو كَتَبَ إِلَى عَامِلٍ لَهُ عَلَى أَرْضٍ لَهُ أَنْ لاَ تَمْنَعْ فَضْلَ مَائِكَ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ، يَقُولُ: مَنْ مَنَعَ فَضْلَ الْمَاءِ لِيَمْنَعَ بِهِ فَضْلَ الْكَلأِ مَنَعَهُ اللهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَضْلَهُ.

وهذا إسناد ضعيف لانقطاعه، فسليمان بن موسى الأشدق لم يُدْرِك عبد الله بن عمرو.

[1] صحيح الترغيب والترهيب (536/1 برقم 897).

[2] صحيح البخاري (ص444) كتاب المساقاة، باب من رأى أن صاحب الحوض والقربة أحق بمائه، حديث برقم (2369)، (ص1420) كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة، حديث برقم (7446). من طريق سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن أبي صالح السَّمَّان، عن أبي هريرة مرفوعًا، وفيه: وَرَجُلٌ مَنَعَ فَضْلَ مَاءٍ، فَيَقُولُ اللهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، الْيَوْمَ أَمْنَعُكَ فَضْلِي، كَمَا مَنَعْتَ فَضْلَ مَا لَمْ تَعْمَلْ يَدَاكَ.

وقد حَسَّن إسنادَه المنذري والهيثمي[2]، وقال الألباني: حسن لغيره[3]. لشواهده الكثيرة، ومنها حديث جرير بن عبد الله ﷺ في الصَّحيحين[4].

أقول: أحكامه المتقدمة تتوافق غالبًا مع أصول التخريج وقواعد التحديث. ومن أحكامه أيضًا:

[7] مصطلح: حسن صحيح. ومثاله:

حديث يَزِيدَ بنِ هَارُونَ، عن مُسْتَلِمِ بنِ سَعِيدٍ ابن أُخْتِ مَنْصُورِ بنِ زَاذَانَ، عن مَنْصُورِ بنِ زَاذَانَ، عن مُعَاوِيَةَ بنِ قُرَّةَ، عن مَعْقِلِ بنِ يَسَارٍ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي أَصَبْتُ امْرَأَةً ذَاتَ حَسَبٍ وَجَمَالٍ، وَإِنَّهَا لَا تَلِدُ، أَفَأَتَزَوَّجُهَا، قَالَ: "لَا" ثُمَّ أَتَاهُ الثَّانِيَةَ فَنَهَاهُ، ثُمَّ أَتَاهُ الثَّالِثَةَ، فَقَالَ: "تَزَوَّجُوا الْوَدُودَ الْوَلُودَ، فَإِنِّي مُكَاثِرٌ بِكُمُ الْأُمَمَ"[5].

قال الألباني في صحيحِ سُننِ أبي داود: إسناده حسن صحيح[6]. وقال في التعليقات الحسان: حسن صحيح[7].

---

[1] مواضعه كثيرة، منها: المسند، لأبي داود الطيالسي (262/1 برقم 333)، والمسند، لأبي يعلى الموصلي (474/8 برقم 5063)، والمعجم الكبير، للطبراني (149/10 برقم 10277)، والمصنف، لابن أبي شيبة (214/5 برقم 25364)، والمعجم، لابن الأعرابي (412/1 برقم 801)، والمستدرك على الصحيحين، للحاكم، (277/4 برقم 7631). من طرق متعددة عن أبي إسحاق به، بألفاظ متقاربة.

[2] الترغيب والترهيب، للمنذري (201/3)، ومجمع الزوائد، للهيثمي (187/8).

[3] صحيح الترغيب والترهيب (548/2 برقم 2254).

[4] صحيح البخاري (ص1405) كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن﴾، حديث برقم (7376)، وصحيح مسلم (ص948) كتاب الفضائل، باب كثرة حيائه، حديث برقم (2319/66).

[5] سنن أبي داود (220/2) كتاب النكاح، باب النهي عن تزويج من لم يلد من النساء، حديث برقم (2050)، وسنن النسائي (377/3) كتاب النكاح، باب كراهية تزويج العقيم، حديث برقم (3227)، والمسند الصحيح، لابن حبان (251/3 برقم 2358)، والمستدرك، للحاكم (176/2 برقم 2685). من طرق عن يزيد بن هارون به.

وقال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه.

[6] صحيح سنن أبي داود (291/6 برقم 1789).

[7] التعليقات الحسان (187/6 برقم 4044).

وقال في التعليق على المشكاة: صحيحٌ لطرقِه، وقد خَرَّجتها في آدابِ الزفاف[1]، وقال: في آداب الزفاف: حديثٌ صحيح[2]. يَقصد بالشواهد التي ذَكَرها في تخريجه للحديث.

وتطبيقاتُه لهذا الحديث، تتوافق مع تصريحِه بمراده من هذا المصطلح.

فناشرُ كتاب التعليقات الحسان، ذَكَر في مقدمتِه، أنَّ الشيخَ رحمَه الله كتبَ على طُرّة المجلد الأول – بِخَطّه – نُبْذةً من مَنهجِه في التخريج؛ جاء فيها: إذا قلتُ: حسن صحيح؛ فأعني أنَّه: حسن لذاته، صحيح لغيره، أي: بشواهده[3].

وأكَّده في مقدمة صحيح ابن ماجه، حيث قال: إذا قلت: حسن صحيح، جامعًا بين الوَصْفَين، فإنّي أعني: أنَّ إسنادَه حسن لذاته، صحيح لغيره[4].

ويَدلُّ عليه أنّه قال في حديثِ أنسِ بنِ مالك، مرفوعًا بلفظ: "تَزَوَّجُوا الْوَدُودَ الْوَلُودَ، إِنِّي مُكَاثِرٌ بِكُمْ الأَنْبِيَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ": صحيح، وعزاه لمواضعه في أحمد وابن حبان والطبراني في الأوسط ... إلى أنْ قال: وللحديث شواهد كثيرة، خَرّجت بعضَها في آداب الزفاف في السنة المطهرة، فهو بها صحيح[5].

وقال عن حديثِ أنسٍ في التعليقات الحِسان: صحيح لغيره[6].

وأنوّه هنا إلى أنَّ عبارةَ الشيخِ الألباني في الحُكْمِ على إسنادِ الحديث قد تختلف من موضعٍ لآخر.

فَمَرَّات يَحكُم عليه بالحسن، ثم يأتي بالمتابعات أو بالشواهد، ثم يَخْتِم بالحكم عليه بالصحة، يعني: صحيح لغيره، كما يُعرَف عند علماء الحديث.

وأخرى يقول: صحيح، ويَقصد بمجموع طرقِ الحديث، ويُفهم ذلك بقرينةِ سياقِه لطرقِ الحديث، وكلامِه عليها.

---

(1) التعليق على مشكاة المصابيح (929/2 برقم 3091).

(2) آداب الزفاف (ص132).

(3) (ص24).

(4) مقدمة صحيح ابن ماجه (14/1).

(5) إرواء الغليل (195/6).

(6) التعليقات الحسان (170/6 برقم 4017).

وثالثة يقول: صحيح لغيره، وهذه يأتي بها غالبًا في أحكامه المختصرة على الأحاديث.

ومثل ذلك يُقال في حُكمه على الأحاديث بالحُسنِ بمتابعاته وشواهده.

وقد تَبيّن لي ذلكَ كلِّه في دراساتي، ونقلتُه في العديد من بحوثي عند رجوعي لأحكامه في مصنفاته.

[8] مصطلح: صحيح: ومع تفريق الشيخ بين المراد بالصحيح لذاته والصحيح لغيره، إلا أني لم أقف له على مصطلح "صحيح لذاته" في الحكم على حديث بعينه، وأكثر ما وجدته في دراسة مطوّلة لحديث " كان يقرأ في الفجر والركعتين بعد المغرب: قل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد، يتردد في أنْ يكون صحيح لذاته أو لغيره[1].

وعادة ما يطلق القول بصحة الحديث، أو يقول: إسناده صحيح، ويقصد: صحيح لذاته، ويترجح ذلك حين يقتصر على الحكم بصحة الحديث عند تكراره في مصنفاته. ومن أمثلته:

(1) ما رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه وغيرهم من طرقٍ عن عَبْدِ الرَّحْمِنِ السُّلَمِي، عن الْعِرْبَاضِ بنِ سَارِيَةَ، قَالَ: وَعَظَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ يَوْمًا بَعْدَ صَلَاةِ الْغَدَاةِ مَوْعِظَةً بَلِيغَةً ذَرَفَتْ مِنْهَا الْعُيُونُ وَوَجِلَتْ مِنْهَا الْقُلُوبُ، ... وفيه: "فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ من بعدي، عَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ"[2]. وقال الترمذي: حسن صحيح. وقال الحاكم: صحيح ليس له علة. وقال البغوي في شرح السنة: حسن[3]. وصححه ابن الملقن في البدر المنير [4].

---

[1] سلسلة الأحاديث الصحيحة (975/7).

[2] سنن أبي داود (200/4) كتاب السنة، باب في لزوم السنة، حديث برقم (4607)، وسنن الترمذي (44/5) كتاب العلم، باب ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدع، حديث برقم (2676)، وسنن ابن ماجه (73/1) المقدمة، باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين، حديث برقم (44)، ومستدرك الحاكم (174/1 برقم 329). من طريق خالد بن مَعدان

[3] شرح السنة (205/1).

[4] البدر المنير (582/9).

وصححه الألباني في العديد من مصنفاته. ويقصد هنا: صحيح لذاته، وإنْ وردت للحديث طرق أخرى حسنة أو أقل، ويراه من الأحاديث المُهمة التي تَحض المسلمين على التمسك بالسنة، وقد ردَّ على حسان عبد المنَّان الذي ضَعَّف الحديث[1].

(2) ما رواه أحمدُ وابنُ خزيمةَ من طريق يُونُسَ، عن الزُّهْرِي، عن مَحْمُودِ بنِ الرَّبِيعِ، عن عِتْبَانَ بنِ مَالِكٍ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ صَلَّى في بيته سُبْحَةَ الضُّحَى، فَقَامُوا وَرَاءَهُ فَصَلَّوْا بصلاته[2].

قال الهيثمي: لعِتبان حديث في الصحيح غير هذا، رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح[3].

وقال الألباني: إسناده صحيح[4]. والنص على تصحيح الإسناد هنا، أي: لذاته.

(3) ما رواه أبو داود والترمذي والنسائي وأحمد من طُرُقٍ عن مُزَاحِمِ بنِ أَبِي مُزَاحِمٍ، عن عَبْدِ الْعَزِيزِ بنِ عَبْدِ اللهِ بنِ أَسِيدِ بنِ خَالِدِ بنِ أَسِيدٍ، عن مُحَرِّشٍ الْكَعْبِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ خَرَجَ مِنْ الْجِعْرَانَةِ لَيْلًا مُعْتَمِرًا فَدَخَلَ مَكَّةَ لَيْلًا، فَقَضَى عُمْرَتَهُ، ثُمَّ خَرَجَ مِنْ لَيْلَتِهِ فَأَصْبَحَ بِالْجِعْرَانَةِ كَبَائِتٍ، فَلَمَّا زَالَتْ الشَّمْسُ مِنَ الْغَدِ خَرَجَ مِنْ بَطْنِ سَرِفَ، حَتَّى جَاءَ مَعَ الطَّرِيقِ، طَرِيقِ جَمْعٍ بِبَطْنِ سَرِفَ، فَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ خَفِيَتْ عُمْرَتُهُ عَلَى النَّاسِ[5].

---

[1] ينظر: سلسلة الأحاديث الصحيحة (527/6)، وإرواء الغليل (107/8)، وتخريج مشكلة الفقر (ص64).

[2] مسند أحمد (190/39 برقم 23773)، وصحيح ابن خزيمة (232/2) جماع أبواب صلاة الضحى، حديث برقم (1231).

[3] مجمع الزوائد (238/2).

[4] هامش صحيح ابن خزيمة (232/2).

[5] سنن أبي داود (206/2) كتاب المناسك، باب المهلة بالعمرة تحيض فيدركها الحج، حديث برقم (1996)، وسنن الترمذي (264/3) كتاب الحج، باب ما جاء في العمرة من الجعرانة، حديث برقم (935)، وسنن النسائي (191/3) كتاب مناسك الحج، باب دخول مكة ليلًا، برقمي (2863، 2864)، ومسند أحمد (272/24 برقم 15513).

قَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، وَلا نَعْرِفُ لِمُحَرِّشٍ الْكَعْبِيِّ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ غَيْرَ هَذَا الْحَدِيثِ.

وأشار المنذري، والنووي، والمزي، وابن حجر إلى أَنَّ التِّرمِذيَّ قال في هذا الحديث: حَسَنٌ غَرِيبٌ[1].

وقال النووي: إسنادُه جَيِّد[2].

وصححه الألباني في صَحاحِ السنن[3]. وقال في سلسلة الأحاديث الضعيفة: إسناده صحيح[4].

(4) ما رواه أبو داود، واللفظ له، وأحمد، والحاكم، والدارقطني، وغيرهم من طريق يَحْيَى بن سَعِيدٍ الأُمَوِيُّ، عن ابْنِ جُرَيْجٍ، عن عَبْدِ اللَّهِ بنِ أَبِى مُلَيْكَةَ، عن أُمِّ سَلَمَةَ أَنَّهَا ذَكَرَتْ – أَوْ كَلِمَةً غَيْرَهَا – قِرَاءَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ. يَقْطَعُ قِرَاءَتَهُ آيَةً آيَةً[5]. والحديث أعلّه الترمذي بالانقطاع، فقال: "ليس إسناده بمتصل؛ لأنَّ الليث بن سعد روى هذا الحديث عن ابن أبي مُلَيكة، عن يَعلى بن مَمْلك، عن أم سلمة، وحديث الليث أصح"[6].

قلت: ابن أبي مُلَيكةَ سَمِعَ مِن أُمِّ سَلَمةَ، فَلَعلَّه سمعَ الحديثَ من يَعلى، ثم سمعه من أم سلمة، وأدّاه من الطريقين، فيكون يَعلى من المزيد في متصل الأسانيد. والله أعلم.

---

[1] ينظر: تهذيب سنن أبي داود (425/2)، والمجموع (9/8)، وتحفة الأشراف (354/8)، والإصابة (369/3).

[2] المجموع (8/8).

[3] صحيح سنن أبي داود، الأم (237/1 برقم 1742)، وصحيح سنن الترمذي (479/1 برقم 935)، وصحيح سنن النسائي (3/2 برقم 2863).

[4] (184/9).

[5] سنن أبي داود (37/4) كتاب الحروف والقراءات، حديث برقم (4001)، ومسند أحمد: (206/44 برقم 26583)، ومستدرك الحاكم: (252/2 برقم 2909)، وسنن الدارقطني (312/1).

[6] سنن الترمذي (185/5) كتاب القراءات، باب في فاتحة الكتاب، حديث برقم (2927).

وقد صححه الحاكم على شرط الشيخين. وقال الدارقطني: "إسناده صحيح، وكلهم ثقات". وصححه النووي في المجموع[1]. وقال الألباني في إرواء الغليل: صحيح[2].

(5) ما رواه الترمذي وأحمد وابن حبان من طريق يَحْيَى بنِ سَعِيدٍ الْقَطَّان، عن هِشَامِ بنِ عُرْوَةَ، عن أَبِيه، عن بُسْرَةَ بِنْتِ صَفْوَانَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ فَلَا يُصَلِّ حَتَّى يَتَوَضَّأَ[3].

وقال الترمذي: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وصححه أيضًا: يحيى بن معين، وابن عبد البر، وابن حزم، والنووي، وابن خزيمة، وابن حبان، والدارقطني، والبيهقي، والحازمي، وابن حجر، والزيلعي، وغيرهم، وقال الألباني: صحيح[4].

[9] مصطلح: حسن. ومن أمثلته:

(1) ما رواه البَزَّار بسندِه عن أبي بَكْرٍ عبدِ الكبيرِ بنِ عبدِ المجيدِ الحَنَفي، عن عَبَّاد بنِ راشد، عن قَتَادةَ، عن أنسٍ حديثًا في تحريم الخمر.

وفي آخره: فقال رَجُلٌ لقتادة: أَأَنْتَ سَمِعْتَه مِن أنسٍ؟ قالَ: نَعَمْ، وَقال رَجُلٌ لأَنَسٍ: أَأَنْتَ سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ الله ﷺ ؟ قَالَ: "نَعَمْ، أَوْ حَدَّثَنِي مَنْ لَا يَكْذِبُنِي، إِنَّا وَالله مَا كُنَّا نَكْذِبُ، ولاَ نَدْرِي مَا الْكَذِبُ"[5].

فقال الألباني: إسناده حسن[6]. يعني لذاته. وهو عندي حسن كما قال.

---

[1] المجموع (288/3).

[2] إرواء الغليل (60/2).

[3] سنن الترمذي (126/1) أبواب الطهارة، باب الوضوء من مس الذكر، حديث برقم (82)، ومسند أحمد (406/6)، والمسند الصحيح، لابن حبان (102/2 برقم 991).

[4] ينظر: الاستذكار، لابن عبد البر (311/1)، والاعتبار، للحازمي (ص83)، ونصب الراية لأحاديث الهداية، للزيلعي (54/1)، والمجموع، للنووي (43/4)، ونيل الأوطار، للشوكاني (249/1)، وإرواء الغليل، للألباني (150/1).

[5] مسند البزار (482/13 برقم 7288).

[6] سلسلة الأحاديث الصحيحة (1420/7 برقم 3486).

(2) وروى النسائي من طريق ضَمْرة بن ربيعة، عن أَبِي زُرْعَةَ السَّيْبَانِيِّ يَحيى بن أبي عَمرو، عَنْ أَبِي سُكَيْنَةَ رَجُلٍ مِنْ الْمُحَرَّرِينَ، واسمه محلِّم بن سوار، عن رجل من الصحابة. قَالَ: لَمَّا أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِحَفْرِ الْخَنْدَقِ، عَرَضَتْ لَهُمْ صَخْرَةٌ حَالَتْ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْحَفْرِ، فَقَامَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَأَخَذَ الْمِعْوَلَ وَوَضَعَ رِدَاءَهُ نَاحِيَةَ الْخَنْدَقِ، وَقَالَ: تَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا، لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ، فَنَدَرَ ثُلُثُ الْحَجَرِ وَسَلْمَانُ الْفَارِسِيُّ قَائِمٌ يَنْظُرُ، فَبَرَقَ مَعَ ضَرْبَةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ بَرْقَةٌ، ثُمَّ ضَرَبَ الثَّانِيَةَ، ... في حديث طويل[1].

قلت: وهذا إسنادٌ حسنٌ، فأبو سُكينة مُخْتَلفٌ في صحبته، والسيباني ثقة، وضَمْرةُ لا يَقِلُّ عن الصدوق.

وحَسَنَّهُ الألباني في صحيح سنن النسائي[2]. يعني لذاته.

(3) ما رواه الترمذي، والنسائي، وابن ماجه من طرقٍ عن أَبِي إِسْحَاقَ، عن عَاصِمِ بنِ ضَمْرَةَ السَّلولِي، عن عَلِيٍّ ﷺ أَنَّه سُئِلَ عَنْ صَلاة رَسُولِ الله ﷺ بِالنَّهَارِ، فَقَال: كان يُصَلِّي بِالنَّهارِ سِتَّ عَشْرَةَ رَكْعَةَ، كان إذا زالتِ الشَّمْس مِنْ مَطْلعها قِيدَ رُمْحٍ أَوْ رُمْحَيْنِ كَقَدْرِ صَلاةِ العَصْرِ مِنْ مَغْرِبها صَلَّى رَكْعَتين، ثُمَّ أَمْهَلَ حتى إذا ارْتَفَعَ النَّهَارُ صَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ، وكان يُصَلِّي قَبْلَ الظُّهْرِ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ، وَبَعْدَ الظُّهْرِ رَكْعَتَيْنِ، وَقَبْلَ العَصْرِ أَرْبَع رَكَعَات[3].

---

[1] سنن النسائي (349/3) كتاب الجهاد، باب غزوة الترك والحبشة، حديث برقم (3176).

[2] صحيح سنن النسائي (397/2 برقم 3176).

[3] أورد السيوطي هذا المتن بطوله من حديث عليٍّ رضي الله عنه في رسالته "جزء في صلاة الضحى".

والحديث بالإسناد المذكور أخرجه الكثير مطولًا ومختصرًا، وفي بعض كتب السنة ما ليس في الآخر، ومنها:

سنن الترمذي (289/2) أبواب الصلاة، باب ما جاء في الأربع قبل الظهر، حديث برقم (424)، (294/2 برقم 429). (493/2 برقمي 598، 599)، وسنن النسائي (585/1) كتاب الإمامة، باب الصلاة قبل العصر، حديث برقم (873)، وسنن ابن ماجه (346/2) كتاب إقامة الصلاة، باب ما جاء فيما يستحب من التطوع، حديث برقم (1161).

قال الترمذي: حديث عليّ حديث حسن. وقال الشوكاني: وأسانيده ثقات، وعاصم بن ضمرة فيه مقال، ولكن قد وثقه ابن معين وعلي بن المديني(1).

وقال الشيخ أحمد شاكر: والحديث صحيح، وعاصم بن ضمرة ثقة، وثقه ابن المديني والعجلي وغيرهما(2). وقال الألباني: إسناده حسن(3). يعني لذاته.

(4) ما رواه الطبراني في مسند الشاميين، وابنُ السُّنِّي في عملِ اليوم والليلة، وأبو نُعيم في حِلية الأولياء من طرقٍ عن بَقِيَّةَ، عن صَفْوَان بنِ عَمْرٍو، عن عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ مَيْسَرَةَ الْحَضْرَمِيّ، عن عَمْرِو بنِ عَبَسَةَ، عن رَسُولِ اللهِ ﷺ قَالَ: "مَا تَسْتَقِلُّ الشَّمْسُ فَيَبْقَى شَيْءٌ مِنْ خَلْقِ اللهِ إِلَّا سَبَّحَ اللهَ بِحَمْدِهِ، إِلَّا مَا كَانَ مِنَ الشَّيْطَانِ وَأَغْبِيَاءِ بَنِي آدَمَ" ... الحديث(4).

فقد نقلتُ تَحسين الشيخِ لإسنادِ الحديث(5). ولكني بعد دراسة مُفَصّلة للحديث، والحكم على رجال إسناده، خالفته وخلصت إلى ثقة رجال الحديث وصحة إسناده، وبَقِيةٌ هنا يَروي عن الشاميين(6).

[10] ومن عباراته: **معناه صحيح:** ومثالُه الحديثُ الذي أخرجَه ابنُ أبي شيبة من طريقِ العَوّامِ بنِ حَوْشَب، عن سُلَيْمان بنِ أبِي سُلَيمان، عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَوْصَانِي خَلِيلِي ﷺ أَنْ أُصَلِّي الضُّحَى، فإنَّها صَلاةُ الأوَّابِين(7).

---

(1) نيل الأوطار (81/3)

(2) هامش سنن الترمذي (494/2).

(3) هامش صحيح ابن خزيمة (218/2).

وهذا من مخالفته غيره من النقاد المعاصرين في الحكم على الحديث، وسيأتي مزيد تمثيل لمخالفته للنقاد متقدمين ومعاصرين.

(4) مسند الشاميين (84/2 برقم 960)، وعمل اليوم والليلة، لابن السني (ص106 برقم 149)، وحلية الأولياء (111/6).

(5) سلسلة الأحاديث الصحيحة (264/5 برقم 2224).

(6) وذلك في بحث زوائد حلية الأولياء لأبي نعيم الصحيحة على الكتب الستة، نشر مجلة البحوث والدراسات الشرعية، السنة الخامسة، العدد (58)، ذو الحجة 1437هـ، سبتمبر 2016م.

(7) المصنف، لابن أبي شيبة (174/2 برقم 7800).

وأخرجه أحمد في المسند (329/16 برقم 10559). من طريق العوام به.

قال الألباني: إسناده ضعيف، ومعناه صحيح؛ لحديث أبي هريرة: أَوْصَانِي خَليلي بثلاث[1].

وكلامُه عن الحديثِ في مَوْضعٍ آخرَ يُبين مُرادَه من العبارةِ، حيث قال: سليمان لا يُعْرف، لكن الحديث صحيح كما بينتُه في الصَّحيحةِ وصحيح أبي داود[2].

يقصد أنَّ متابعات الحديثِ وشواهِده صحيحةٌ، فالحديثُ هنا في الصحيحين وغيرِهما من حديثِ أبي هريرةَ، من غيرِ طريقِ سليمان، وكذا هو من حديثِ غيرِ أبي هريرة، وقد بَيّن هذا المعنى في أكثرَ من كتابٍ من مصنَّفاته.

ثالثًا: من مصلحات الألباني في تضعيف الحديث أو الحكم عليه بالوضع:

[1] الجمع بين مصطلحين:

فجمع بين مصطلحي: **منكر وضعيف جدًّا:**

ومنه حديثُ إسحاقَ بنِ عبد الله، عن أَبَان بنِ صَالحٍ، عن مُجَاهدٍ، عن ابنِ عَبَّاسٍ، قال: "سألتُ عُمَرَ ﷺ: لأيِّ شيء سُميت الفَاروق؟ فَذَكر قِصةَ إسلامِه، وفيها قوله: "ما أنتَ بِمُنتهٍ يا عُمَر"، وفيه كذلك: "فَسمَّاني رَسُولُ اللهِ ﷺ يَومئذٍ الفاروق، وفَرَّق الله به بين الحَقِّ والباطل"[3].

فالشيخُ الألباني على طريقتِه في السلسلةِ الضَّعيفةِ، صَدّر الحُكْمَ على الحديثِ، بقولِه: منكر، ثم أوردَ الحديث من الحِلْيةِ كاملًا، ثم قال: هذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا؛ إسحاق بن عبد الله – وهو: ابن أبي فَرْوة –؛ قال البخاري: تَركوه، وقال أحمد: لا تَحِلُّ عندي الروايةَ عنه، وكَذَّبَه بعضهم[4].

---

(1) إرواء الغليل (211/2).

يقصد ما رواه الشيخان في صحيحيهما من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: أَوْصَانِي خَلِيلِي ﷺ بِثَلاَثٍ: صِيَامِ ثَلاَثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ، وَرَكْعَتَي الضُّحَى، وَأَنْ أُوتِرَ قَبْلَ أَنْ أَنَامَ.

(2) هامش صحيح ابن خزيمة (227/2).

(3) حلية الأولياء، لأبي نعيم (40/1).

(4) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (72/14).

والإسنادُ ضعيفٌ جدًّا، منكر، كما قال الشيخ في الضَّعيفة، فابنُ أبي فَروة، مُتَّفقٌ على ضَعفِه وتركِ حديثِه. قال الذَّهبي: "لم أرَ أحدًا مَشَّاه"، وقال ابن حَجَرٍ: "متروك"[1].

والجمعُ بينَ المصطلحينِ في حُكْمِ الشيخ على الأسانيد تَكرر في مُصَنّفاته، مثاله: حديث: من طَلَب دَمًا أو خَبْلًا ...، الذي رواه عبد الرزاق في المصنف، قال في السلسلة الضعيفة: هذا إسنادٌ منكر، ضعيفٌ جدًّا. ثم بيّن ما فيه من كلام[2].

وهذا مستساغٌ مألوفٌ في الجمعِ بينهما عند العلماء، سواء أكانَ الكلام على الأسانيد أم على الرواة.

بل جمعوا بين **ضعيف ومنكر**.

فالحديث الذي رواهُ عبّاسٌ النّرسِيُّ، عن يَحيى بنِ مَيمُونٍ، عنِ ابنِ جُريجٍ، عن عطاءٍ، عن عائِشةَ، عنِ النّبِيّ ﷺ فِي صِفةِ الوُضُوءِ مرّةً مرّةً، فقال: هذا الّذِي افترض الله عليكُم ...

قال أبُو زُرعة: هذا حدِيثٌ واهي (كذا)، مُنكرٌ، ضعِيفٌ[3].

وحديث ابن ماجه: حَجَّ النَّبي ﷺ وأصحابُه مُشَاةً مِن المَدينةِ إلى مَكَّةَ.

قال المزي: إسناده ضعيف؛ بل ضعيفٌ منكر[4].

وجَمَعَ بين مصطلحي **ضعيف ومعضل**. ومنه:

---

[1] وينظر: تهذيب الكمال، للمزي (446/2)، وميزان الاعتدال، للذهبي (193/1)، وتهذيب التهذيب (218/1 برقم 402)، وتقريب التهذيب، لابن حجر (ص41 برقم 368).

[2] سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (1021/14). والخَبْل: الجرح.

والحديث في مصنف عبد الرزاق (86/10 برقم 18454). من طريق الحارث بن الفضل، عن أبي العوجاء السلمي، عن أبي شريح الخزاعي مرفوعًا.

[3] علل الحديث، لابن أبي حاتم (150/1 برقم 147).

[4] تحفة الأشراف، للمزي (300/3)

ما رواه ابنُ سعدٍ بسندِه عن أيوبَ بنِ موسى، قال: قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: إنّ اللَّهَ جَعَلَ الحَقَّ على لِسانِ عُمَرَ وقَلْبِهِ، وهوَ الفارُوقُ، فَرَّقَ اللَّهُ به بَيْنَ الحَقِّ والباطِلِ[1].

فقال الألباني: هذا إسنادٌ ضعيفٌ ومُعضَل[2]، قلت: لعلّ الأولى أن يقول: ضعيفٌ جدًّا معضل، فأيوب بن موسى من أتباع التابعين.

وجَمَعَ بين مصطلحي **ضعيف ومرسل**. ومنه:

ما رواه الطبري عن ابنِ حُمَيد، قال حدثنا سَلَمَةُ، عن ابنِ إِسْحَاقٍ، عن عُمَرَ بنِ مُوسَى بنِ الوَجِيه، عن قَتادة السَّدوسي، أنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَامَ قَائِمًا حِينَ وَقَفَ عَلى بَابِ الكَعْبَةِ ... في حديث طويل، وفيه قَولُه يَومَ فَتْحِ مَكَّةَ لِأَهْلِهَا: اذهبوا فأنتم الطلقاء[3].

وهذا الحديث أورده ابن إسحاق، كما في السيرة النبوية، لابن هشام، والروض الأُنُف، للسُّهيلي، قائلًا: حدثني بعضُ أهلِ العلم أنَّ رسول الله ﷺ ... وذكره. ونقله ابن كثير ساكتًا عليه[4].

وفي الكلامِ على الحديثِ، قال العراقي: "فيه ضَعْفٌ". وذكره ابن السبكي في طبقات الشافعية في الأحاديث التي لم يجد لها إسنادًا في إحياء علوم الدين[5].

وضَعّفه الألباني في سلسلتِه الضعيفة، فقال: ".. هذا سندٌ ضعيف مرسل؛ لأنَّ شيخ ابن إسحاق فيه لم يُسمَّ، فهو مجهول، ثم هو ليس صحابيًّا؛ لأنَّ ابن إسحاق لم يُدْرك أحدًا من الصحابة، بل هو يروي عن التابعين وأقرانه، فهو

---

(1) الطبقات الكبير، لابن سعد (251/3).

(2) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (63/7).

(3) تاريخ الأمم والملوك، للطبري (161/2).

(4) السيرة النبوية، لابن هشام (412/2)، والروض الأنف، للسهيلي (231/7)، والبداية والنهاية، لابن كثير (567/6).

(5) المغني عن حمل الأسفار، للعراقي (857/2 برقم 3148)، وطبقات الشافعية الكبرى، للسبكي (343/6).

مرسل أو معضل". وكذا ضَعَّفه في تخريجه لأحاديثِ فقه السيرة، وفي رده على البوطي، فقال: "هذا الحديث على شهرته ليس له إسناد ثابت .." [1].

قلت: أمَّا طريق الطبري، فشيخُه ابنُ حُمَيد، هو الرازي المُتَّهم بالكذب، وعمر الوجيه ممن يضع الحديث سندًا ومتنًا كما في ميزان الاعتدال[2]، عن قتادة مرسلًا.

والحديثُ بهذا اللفظِ لا شك في ضَعفه؛ بل هو عندي موضوع إنْ كان الساقط من رواية ابن إسحاق الوجيه الوضاع.

[2] مصطلح ضعيف أو ضعيف جدًّا. ومن أمثلته:

(1) ما رواه أبو داود في سننه من طريق محمَّد بنِ عبدِ الرحمن المكّيِّ – يعني ابنَ أبي لَبيبةَ، عن عَبدِ الله بنِ أبي سُليمانَ، عن جُبيرِ بنِ مُطعِمٍ، أنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قال: "لَيْسَ مِنَّا مَنْ دَعَا إِلَى عَصَبِيَّةٍ، وَلَيْسَ مِنَّا مَنْ قَاتَلَ عَلَى عَصَبِيَّةٍ، وَلَيْسَ مِنَّا مَنْ مَاتَ عَلَى عَصَبِيَّةٍ"[3].

فالمُنْذري نقل في مختصر سنن أبي داود عن أبي داود في رواية أبي الحسن ابن العبد، قوله: هذا مرسل، عبد الله بن أبي سليمان لم يسمع من جبير. ونقله المزي في تحفة الأشراف، وتهذيب الكمال[4].

قلت: إسناده ضعيف، للانقطاع بين ابن أبي سليمان وجبير.

وضَعَّفَ إسنادَه الألباني في ضعيفِ الجامع، وضعيف سنن أبي داود، والتَّعليق على المشكاة، وغاية المرام[1]. ولم يُشر إلى الانقطاع؛ لأنَّ أحكامه مختصرة، ولم يذكر الحديث في تخريجاته المطوّلة.

---

[1] سلسلة الأحاديث الضعيفة (307/3). وتخريج أحاديث فقه السيرة (ص382). ودفاع عن الحديث النبوي والسيرة (ص32).

[2] ميزان الاعتدال، للذهبي (224/3).

[3] سنن أبي داود (332/4) كتاب الأدب، باب في العصبية، حديث برقم (5121).

ومن طريقه، أخرجه البيهقي في الآداب (ص96).

[4] مختصر سنن أبي داود، للمنذري (19/8). وتحفة الأشراف بمعرفة الأطراف (411/2). وتهذيب الكمال (65/15).

(2) روى الترمذي من طريقِ أبي معاويةَ، عن شَبِيبِ بنِ شَيْبة، عن الحسنِ البَصري، عن عِمرانَ بن حُصَين، قال: "قال النَّبيُّ ﷺ لأبِي: يَا حُصَيْنُ كَمْ تَعْبُدُ اليَوْمَ إِلَهًا؟ قال أَبِي: سَبْعَةً، سِتَّةً فِي الأَرْضِ وَوَاحِدًا فِي السَّمَاءِ. قال: فَأَيُّهُمْ تَعُدُّ لِرَغْبَتِكَ وَرَهْبَتِكَ؟ قال: الَّذِي فِي السَّمَاءِ. قال: يَا حُصَيْنُ، أَمَا إِنَّكَ لَوْ أَسْلَمْتَ عَلَّمْتُكَ كَلِمَتَيْنِ تَنْفَعَانِكَ. قال: فَلَمَّا أَسْلَمَ حُصَيْنٌ، قَالَ: يَا رَسُولَ الله، عَلِّمْنِيَ الكَلِمَتَيْنِ اللَّتَيْنِ وَعَدْتَنِي، فقال: قُلْ: اللَّهُمَّ أَلْهِمْنِي رُشْدِي، وَأَعِذْنِي مِنْ شَرِّ نَفْسِي". ثُمَّ قال: "هذا حديثٌ غريبٌ"[2]. وجاء في بعض النسخ: "حسن غريب"[3].

فقلت: هذا إسنادٌ ضَعيفٌ، شَبيب: ليّن الحديث، فقد ضَعَّفه أكثر النُّقَّاد. وكذلك، فإنَّ الحَسنَ البصري لَمْ يَسمع من عِمران بنِ الحُصَين.

وضَعَّفه الشيخ الألباني في ضَعيفِ سننِ الترمذي، وضعيفِ الجامع[4].

(3) روى النسائي وأحمد وغيرهما من طريق عَبْدِ الوَاحِدِ بنِ وَاصِل، عن خَلَفِ بنِ مِهْرَانَ، عن عَامِرٍ الأَحْوَل، عَنْ صَالِحِ بنِ دِينَارٍ، عن عَمْرِو بنِ الشَّرِيدِ، قَالَ: سَمِعْتُ الشَّرِيدَ، يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: "مَن قَتَل عُصْفورًا عَبَثًا عَجَّ إلى اللهِ ﷻ يَومَ القِيَامةِ، يقول: يا ربِّ إنَّ فلانًا قتلني عَبَثًا، ولم يَقْتلني لِمَنْفعة"[5].

وإسنادُ الحديثِ ضعيفٌ؛ لجهالة صالح بن دينار الجُعفي، فلم يرو عنه غير عامر بن عبد الواحد، ولم يوثقه سوى ابن حبان.

---

(1) ضعيف الجامع (ص711 برقم 4935)، وضعيف سنن أبي داود، المختصر (ص419 برقم 5121)، والتعليق على المشكاة (1374/3 برقم 4907)، وغاية المرام (ص186).

(2) سنن الترمذي (519/5) كتاب الدعوات، حديث برقم (3483).

(3) ذكر ذلك عدد من العلماء في مصنفاتهم، منهم: ابن الأثير، والنووي، وابن كثير، وابن حجر.

(4) ضعيف سنن الترمذي (ص452 برقم 690). وضعيف الجامع (ص597 برقم 4098).

(5) سنن النسائي (197/4) كتاب الضحايا، باب من قتل عصفورًا بغير حقها، حديث برقم (4458)، ومسند أحمد (220/32 برقم 19470).

ضَعَّفه الألباني في العديد من كُتُبه، منها: ضعيف سنن النسائي، وضعيف الجامع الصغير، وضعيف الترغيب والترهيب، وغاية المرام، وضعيف موارد الظمآن[1]. وضَعَّفه غيره من المعاصرين.

(4) ما رواه ابن أبي شَيبةَ والترمذي وابن ماجه من طرق عن النَّهاسِ بنِ قَهْمٍ، عن شَدَّادٍ أَبِي عَمَّارٍ، عن أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ عن النبيّ ﷺ قَالَ: "مَنْ حَافَظَ عَلَى سُبْحَةِ الضُّحَى غُفِرَت لَهُ ذُنُوبُهُ وَإِنْ كَانَتْ مِثْلَ زَبَدِ الْبَحْرِ"[2].

قال النووي: رواه الترمذي بإسنادٍ فيه ضَعْف[3]. وقال ابن القيم: والنَّهاس، قال يحيى: ليس بشيء، ضعيف، وقال ابن عدي لا يساوي شيئًا، وقال ابن حبان: كان يروي المناكير عن المشاهير ويخالف الثقات، لا يجوز الاحتجاج به، وقال الدارقطني: مضطرب الحديث، تركه يحيى[4].

وقال الألباني: إسناده ضعيف[5].

(5) ما رواه البيهقي في شعب الإيمان من طريق أبي العباس مُحَمَّدِ بنِ يَعْقُوبَ، عن مُحَمَّدِ بنِ إِسْحَاقَ، عن الْأَسْوَدِ بنِ عَامِرٍ، عن أَبِي كُدَيْنَةَ، عن لَيْثٍ، عن مُجَاهِدٍ، قَالَ: كَانُوا يَقُولُونَ: لَا خَيْرَ لَكَ فِي صُحْبَةِ مَنْ لَا يَرَى لَكَ مِنَ الْحَقّ مِثْلَ مَا تَرَى لَهُ[6].

---

[1] ضعيف سنن النسائي (ص146 برقم 4458)، وضعيف الجامع (ص829 برقم 5751)، وضعيف الترغيب والترهيب (340/1 برقم 680)، وغاية المرام (ص 47)، وضعيف موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان (ص 74 برقم 126).

[2] مصنف ابن أبي شيبة (172/2 برقم 7784)، وسنن الترمذي (341/2) أبواب الصلاة، باب ما جاء في صلاة الضحى، حديث برقم (476)، وسنن ابن ماجه (502/2) كتاب إقامة الصلاة، باب ما جاء في صلاة الضحى، حديث برقم (1382).

[3] المجموع (530/3).

[4] زاد المعاد (196/1).

[5] هامش صحيح ابن خزيمة (217/2)

[6] الجامع لشعب الإيمان (67/7 برقم 9502).

ذكره الألباني في الضعيفة، وأورد مَواضعَه وطُرقَه، وقال عنه: ضعيف جدًّا[1]. وهو كما قال.

(6) ما رواه الترمذي في سننه من طريق خَالِدِ بنِ إِلْيَاسَ القُرَشِيّ، عن صَالِحِ بنِ أَبِي حَسَّانَ، قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بنَ الْمُسَيِّبِ، يَقُولُ: "إِنَّ الله طَيِّبٌ يُحِبُّ الطَّيِّبَ، نَظِيفٌ يُحِبُّ النَّظَافَةَ، كَرِيمٌ يُحِبُّ الْكَرَمَ، جَوَادٌ يُحِبُّ الْجُودَ، فَنَظِّفُوا أُرَاهُ قَالَ أَفْنِيَتَكُمْ، وَلَا تَشَبَّهُوا بِالْيَهُودِ.

قال – يعني خالد بن إلياس: "فذكرت ذلك لمهاجر بن مسمار، فقال: حَدَّثَنيه عامر بن سعد بن أبي وقاص، عن أبيه، عن النَّبيِّ ﷺ مثله، إلا أنَّه قال: نَظِّفُوا أَفْنِيَتَكُمْ".

ثم قال الترمذي: "هذا حديث غريب، وخالد بن إلياس يضعف، ويقال: ابن إياس"[2].

وبعد بيان مواضعه وشيء من دراسته، قلت: والحديث ضعيف؛ بل ضعيف جدًّا. ضَعَّفَه العلماء؛ لضَعْف أحد رواته، وهو خالد بن إلياس، ويقال: إياس.

فقال ابنُ طاهر في معرفة التذكرة: "فيه خالد بن إلياس العدوي، يروي الموضوعات"[3].

وقال ابن الجوزي في العلل المتناهية عن حديث سعد بن أبي وقاص: "هذا حديث لا يصح"، ثُمَّ نقل أقوال بعض النُّقَّاد في خالد بن إلياس، منها: عن ابن معين: "ليس بشيء ولا يكتب حديثه"، وعن أحمد، والنسائي: "متروك الحديث"، وعن ابن حبان: "يروي الموضوعات عن الثقات، لا يحلُّ كَتْب حديثه إلا على التَّعجُّب"[4].

وقال فيه ابن حجر: "متروك الحديث"[5].

---

(1) سلسلة الأحاديث الضعيفة (60/2).

(2) سنن الترمذي (111/5) كتاب الأدب، باب ما جاء في النظافة، حديث برقم (2799).

(3) معرفة التذكرة في الأحاديث الموضوعة، لابن طاهر المقدسي (ص107).

(4) العلل المتناهية، لابن الجوزي (712/2).

(5) تقريب التهذيب (ص126 برقم 1617).

وضَعَّف الحديث ابن حجر في المطالب العالية، والبوصيري في إتحاف الخيرة المهرة[1].

وضَعَّفه الألباني في عدد من كُتُبه، منها: ضعيف الجامع، وضعيف سنن الترمذي، وغاية المرام[2].

قلت: كان عليه أنْ يقول: ضعيف جدًّا، كما قال في غيره.

(7) ما رواه ابن ماجه في السنن من طريق هِشَامِ بنِ عَمَّارٍ، عن حَفْصِ بنِ سُلَيْمَانَ، عن كَثِيرِ بنِ شِنْظِيرٍ، عن مُحَمَّدِ بنِ سِيرِينَ، عن أَنَسِ بنِ مَالِكٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: طَلَبُ الْعِلْمِ فَرِيضَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ، وَوَاضِعُ الْعِلْمِ عِنْدَ غَيْرِ أَهْلِهِ كَمُقَلِّدِ الْخَنَازِيرِ الْجَوْهَرَ وَاللُّؤْلُؤَ وَالذَّهَبَ[3].

وإسنادُ ابنِ ماجه ضعيف، فيه حفصُ بن سليمان البَزَّاز، صاحبُ عاصم. قال فيه ابن حجر: "متروك الحديث مع إمامته في القراءة"[4].

وقال البوصيري في مصباح الزجاجة: "هذا إسناد ضعيف؛ لضعف حفص بن سليمان البَزَّاز"[5].

وضَعّفه الألباني في العَدِيد من كُتُبِه، منها: ضعيف سنن ابن ماجه، وضعيف الجامع الصغير، وضعيف الترغيب والترهيب، وتخريج أحاديث فقه السيرة. وقال

---

[1] المطالب العالية، لابن حجر (270/10)، وإتحاف الخيرة المهرة، للبوصيري (276/2)، (537/4).

[2] وضعيف الجامع الصغير (ص234 برقم 1616)، وضعيف سنن الترمذي (ص322 برقم 74)، وغاية المرام (ص69).

[3] سنن ابن ماجه (214/1) المقدمة، باب فضل العلماء والحث على طلب العلم، حديث برقم (224).

[4] تقريب التهذيب (ص111 برقم 1405).

[5] مصباح الزجاجة، للبوصيري (94/1).

في السلسلة الضعيفة: خرّجت حديث ابن ماجه في تخريج المشكاة 218، وبينت هناك أنَّه ضعيف جدًّا[1].

(8) ما رواه أبو نُعيم في الحِلية، وابنُ عساكر في تاريخ دمشق، والأبنوسي في مشيخته من طرق عن أَسَدِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الفَقِيه، عن أبي حَاجِبٍ الحَاجِبي، عن مَالكِ بنِ أَنَسٍ، عن زَيْدِ بنِ أَسْلَمٍ، عن أَنَسِ بنِ مَالكٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: لا عَقْلَ كَالتَدْبِيرِ في رِضَى اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، ولا وَرَعَ كَالْكَفِّ عَنْ مَحَارِمِ اللهِ، ولا حَسَبَ كَحُسْنِ الخُلُقِ[2].

والحديث رُوِي من طُرُق أخرى عن أبي ذر وعقبة بن عامر وعلي بن أبي طالب. أشار إلى مواضعها الشيخ في الضعيفة، وضَعَّفها[3]. وبين رحمه الله أنَّ أشدَّها ضَعفًا طريق الحاجبي الوضاع[4].

وهنا أيضًا أخالفه، فأقول: كان عليه أن يُصَرّح بِوضعِه، فأبو حاجب الحاجبي، واسمه صخر، يَضع الحديث، ويُحدّث عن الثقات بالبواطيل[5].

[3] مصطلح: **موضوع**. ومن أمثلته:

(1) ما رواه الخطيبُ بسندِه عن عَبْدِ الرَّحمنِ بنِ عَفَّانَ الصُّوفِي، عن محمدِ بنِ مُجِيبِ الصائغ، عن جَعفرِ بنِ محمدِ، عن أبيه، عن جَدّه، قال: قال رَسُولُ اللهِ ﷺ: ليلةَ أُسْرِيَ بي رأيتُ على العَرْشِ مَكْتُوبًا: لا إله إلا الله مُحَمَّدٌ رَسُول الله، أبو

---

[1] ضعيف سنن ابن ماجه (ص21 برقم 42 – 223). وضعيف الجامع الصغير (ص530 برقم 3626)، وضعيف الترغيب والترهيب (45/1 برقم 48). وتخريج أحاديث فقه السيرة (ص72)، وسلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (328/10).

[2] حلية الأولياء، لأبي نعيم (342/6). وتاريخ دمشق، لابن عساكر (166/27). ومشيخة الأبنوسي (32/1 برقم 129).

[3] سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (382/4) (713/11).

[4] وعزاه الشيخ في الضعيفة إلى مخطوط الأحاديث والأخبار للدامغاني الفقيه (108/1 – 109). فهو مثال آخر لعزوه للمخطوطات، وسيأتي مزيد أمثلة على ذلك في نهاية البحث.

[5] وينظر: الكامل، لابن عدي (92/4)، والمدخل إلى الصحيح، للحاكم (ص147 برقم 82)، والإرشاد في معرفة علماء الحديث، للخليلي (420/1)، ولسان الميزان، لابن حجر (183/3)

بَكْرٍ الصّديق، عُمَرُ الفَارُوقُ، عُثْمانُ ذو النُّورين، يُقتَلُ مَظلومًا[(1)]. قال الشيخ الألباني في سلسلته الضعيفة: موضوع[(2)].

قلت: هو كما قال، فعبد الرحمن الصُّوفي هو المُتَّهم به، صرَّح بذلك ابن حجر في اللسان. وشيخه محمد بن مجيب الصائغ، ليس خيرًا منه؛ فقد قال فيه ابن معين: "كان كَذوبًا، عدوًّا لله تعالى". وقال أبو حاتم: "ذاهب الحديث"[(3)].

وقد أشار إلى هذا ابن الجوزي في الموضوعات، فقال: "هذا حديث لا يَصح، وأبو بكر الصوفي ومحمد بن مجيب كَذَّابان، قاله يحيى بن معين"[(4)].

(2) روى الديلمي بسنده عن عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: "أَبُو بَكْرٍ مِني وَأَنَا مِنْهُ، وَأَبُو بَكْرٍ أَخِي فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ"[(5)].

قلت: موضوع.

وكان الألباني ذَكَرَ إسنادَ الحديثِ من مخطوطِ الفردوس المسند، وهو: عن عبد الرحمن بن عمرو بن جبلة، حدثنا عَبَّاسةُ الجَاشِعيَّة، سمعتُ أمَّ حَبيبةَ الرَّقاشِية تُحَدِّثُ عن عائشةَ مرفوعًا. وقال: موضوع[(6)].

---

(1) تاريخ مدينة السلام (541/11)

(2) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (246/12). وبينت أنَّ أحدَ رواته كَذَّاب، وهو الصوفي.

(3) ينظر: تاريخ ابن معين (307/4)، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (69/8)، ولسان الميزان، لابن حجر (114/5).

(4) الموضوعات، لابن الجوزي (337/1).

(5) أورده الديلمي في الفردوس بمأثور الخطاب (ص437 برقم 1780).

(6) قال في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (109/5): رواه الديلمي (78/1/1).

وكذا قال في ضعيف الجامع (ص10 برقم 57): موضوع.

وعبد الرحمن بن عمرو بن جبلة، قال أبو حاتم: كتبت عنه بالبصرة وكان يَكْذِب فضربتُ على حديثِه، وقال الدارقطني: ضعيف متروك الحديث يضع الحديث، وقال أبو زرعة: يحدث بأحاديث أباطيل.

ينظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (267/5)، وسؤالات البَرْذعي لأبي زرعة (ص136)، والضعفاء والمتروكين، لابن الجوزي (98/2)، وعلل الدارقطني (330/4)، ونصب الراية، للزيلعي (48/1).

وهو مثالٌ ثالث على عزو الشيخ الحديثَ لمخطوط، وسيأتي مزيد أمثلة على ذلك في نهاية البحث.

(3) روى القُضَاعي في مسند الشِّهَاب، وأبو الشيخ الأصبهاني في الأمثال، كلاهما من طريق سُلَيمانَ بنِ عَمرٍو النَّخَعي، عن أبَانَ بنِ أبي عَيَّاشٍ، عن أنسِ بنِ مَالكٍ، مرفوعًا: "المُؤْمِنُ كيّسٌ فَطِنٌ"[(1)].

وذكره الألباني في السلسلة الضعيفة، وقال: "موضوع"[(2)].

قلت: هذا حديثٌ مشهورٌ يتداوله عامَّة النَّاس، وهو حديثٌ موضوع كما قال الشيخ.

(4) ما رواه التِّرمذي في سننه من طريق حُمَيْدِ بنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الرُّؤاسِي، عن الحَسَنِ بنِ صَالِحٍ، عن هَارُونَ، عن مُقَاتِلِ بنِ حَيَّانَ، عن قَتَادَةَ، عن أَنَسٍ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: إِنَّ لِكُلِّ شَيْءٍ قَلْبًا، وَقَلَبُ الْقُرْآنِ يس، ومَنْ قَرَأَ يس كَتَبَ اللهُ لَهُ بِقِرَاءَتِهَا قِرَاءَةَ الْقُرْآنِ عَشْرَ مَرَّاتٍ

ثم قال: "هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديثِ حميد بن عبد الرحمن، وبالبصرة لا يعرفون من حديث قتادة إلا من هذا الوجه، وهارون أبو محمد: شيخ مجهول"[(3)].

وقال الألباني: "موضوع". وانظر من كُتُبه: السلسلة الضعيفة، وضعيف الجامع الصغير، وضعيف الترغيب والترهيب[(4)].

وهو كما قال، وروِي الحديث من طرق أخرى لا يُعْتَد بها.

(5) ما رواه ابن عدي في الكامل من طريق المُسَيّبِ بنِ وَاضِحٍ، عن سُليمانَ بنِ عَمرٍو، عن إسحَاقَ بنِ عبدِ الله بنِ أبي طَلْحةَ، عن أنسِ بنِ مَالكٍ، قال: قَالَ

---

(1) مسند الشهاب، للقُضَاعي (107/1 برقم 128)، والأمثال في الحديث، لأبي الشيخ الأصبهاني (ص 189 برقم 258).

(2) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (182/2).

(3) سنن الترمذي (162/5) كتاب فضائل القرآن، باب ما جاء في فضل يس، حديث برقم (2887).

(4) سلسلة الأحاديث الضعيفة (791/12)، وضعيف الجامع (279 برقم 1935)، وضعيف الترغيب والترهيب (442/1 برقم 885).

رَسُولُ الله ﷺ: لَا خَيْرَ لَكَ فِي صُحْبَةِ مَنْ لَا يَرَى لَكَ مِثْلَ مَا تَرَى لَهُ[1]. قال الألباني: وهذا الحديثُ وَضَعه سليمان على إسحاق[2].

[4] ووجدتُّه يُطلقَ القول بـ **عدمِ صِحة شيء في الموضوع:**

من ذلك قوله في السلسلة الضعيفة: "ذُكِر في إسلامِ عُمَرَ ﷺ عدة روايات، لا يَصحُّ شيءٌ من أسانيدِها، مع وُضوحِ التَّعارض بينها"[3].

ووافقه على ذلك الدكتور أكرم العمري الذي قال في السيرة الصحيحة: "أما قِصته مع أُختِه فاطمة حين لَطَمها لإسلامها وضَرب زوجَها سعيدَ بن زيد، ثم اطلاعه على صحيفةٍ فيها آيات، وإسلامه، فلم يَثبت شيءٌ من هذه القَصصِ من طريقٍ صحيحة"[4].

وانظر تفاصيل الروايات في قصة إسلام عمر في كتاب: "دراسة نقدية في المرويات الواردة في شخصية عمر"، لعبد السلام بن محسن آل عيسى، حيث أورد فيه ستَّ روايات، وضَعَّفها جميعها[5].

وممن صَنَّف في ذلك، محمد بن بدر المَوْصلي، في كتابه "المُغني عن الحفظ والكتاب في قولهم لا يَصح شيء في هذا الباب"، وابن القيم، في "المَنار المُنِيف في الصحيح والضعيف".

ومن المعاصرين، بكر أبو زيد، في كتابِه "التَّحديث بما قِيل لا يَصحُّ فيه حديث"، عَرَّف بهذا النَّوع مِنْ عُلوم الحديث، وطُرق العلماء في التَّعبير عنه، ومَن تَكلَّم فيه، ومن أفرده بالتأليف، وفوائد أخرى.

رابعًا: مخالفةُ غيرة، أو اختلافُ حكمه، أو تراجعه عن حُكمٍ سابق، أو وهم وقع فيه:

[1] مخالفةُ غيرِه من النُّقَّادِ في الحكم على الرواة والمرويات. ومن أمثلة ذلك:

---

[1] الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (248/3).

[2] سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (60/2).

[3] المصدر نفسه (72/14).

[4] (180/1)

[5] (128/1 – 140).

(1) ما رواه التِّرمذي من طريقِ إسماعيل بنِ عَيَّاشٍ، عن بَحِير بنِ سَعْدٍ، عن خَالد بنِ مَعْدان، عن جُبَيرِ بنِ نُفَير، عن أَبِي الدَّرْدَاءِ وأَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ عَنْ اللهِ تعالى، أَنَّهُ قَالَ: ابْنَ آدَمَ ارْكَعْ لِي أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ أَكْفِكَ آخِرَهُ.

وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب[1].

فقال الألباني: بل هو صحيحٌ، وإنْ كانَ إسنادُه حَسَنًا، فإنَّ له طريقًا أخرى عن شُرَيْحِ بنِ عُبَيدٍ الحَضْرَمِي وغيره عن أبي الدرداء مرفوعًا به، نحوه[2].

وبعد دراسة الحديث، قلت: إسناده صحيح.

(2) ما رواه أحمد من طريق عَمرِو بنِ دِينَار، عن صُهيبٍ الحَذَّاء، عن عبدِ الله بنِ عَمرٍو، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: مَنْ ذَبَحَ عُصْفُورًا أَوْ قَتَلَهُ فِي غَيْرِ شَيْءٍ – قَالَ عَمْرٌو: أَحْسِبُهُ قَالَ: إِلَّا بِحَقِّهِ سَأَلَهُ اللَّهُ عَنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ[3].

وإسنادُه ضَعيفٌ، فيه صُهَيب الحَذَّاء، قال فيه ابن حجر: "مقبول"[4]. قلت: بل: مجهول، كما قال الألباني[5].

(3) ما رواه التِّرمذي وأحمد وأبو يعلى من طُرقٍ عن فُضَيلِ بنِ مَرْزُوقٍ، عن عَطِيَّةَ العَوْفِي، عنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﷺ قَالَ: كَانَ النَبِيُّ ﷺ يُصَلِّي الضُّحَى حَتَّى نَقُولَ: لَا يَدَعُها، وَيَدَعُهَا حَتَّى نَقُولَ: لَا يُصَلِّيها[6].

وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب.

---

[1] سنن الترمذي (340/2) أبواب الصلاة، باب ما جاء في صلاة الضحى، حديث برقم (475).

[2] إرواء الغليل (216/2).

[3] مسند أحمد (108/11 برقم 6550).

[4] تقريب التهذيب (ص219 برقم 2957).

[5] غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام (ص47).

[6] سنن الترمذي (342/2) أبواب الصلاة، باب ما جاء في صلاة الضحى، حديث برقم (477)، ومسند أحمد (246/17 برقم 11155)، ومسند أبي يعلى (457/2 برقم 1270).

وقال الشيخَ أحمدَ شاكر: وعطية هذا تَكلَّموا فيه كثيرًا، وهو صَدوقٌ، وفي حِفظه شيءٌ، وعندي أنّ حديثَه لا يقلُّ عن درجةِ الحسن، وقد حَسَّن له الترمذي كثيرًا كما في هذا الحديث[1].

وخالفه الألباني فضعّف الحديثَ لضعفِ عطية العَوْفي، وخاصة في روايتِه عن أبي سعيد[2].

قلت: إسنادُه ضَعيفٌ لِضَعف عطية العوفي، فلم يوثقه غير ابن سعد، وقال ابن معين: صالح، وضعفه الثوري وأحمد وأبو حاتم وأبو زرعة والنسائي وغيرهم، وكان يُدَلّس تدليسًا قبيحًا، قال أحمد: بلغني أنَّ عطية كان يأتي الكلبي فيأخذ عنه التفسير، وكان يكنى بأبي سعيد، فيقول: قال أبو سعيد. قال الذهبي: يعني يُوهم أنَّه الخدري، وقال أيضًا: تابعي مشهور مجمع على ضعفه، مات سنة 127هـ[3].

(4) ما رواه عبد الرزاق من طريق مِيناء بنِ أبِي مِيناء عن عبدِ اللهِ بنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: "كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ لَيْلَةَ وَفْدِ الْجِنِّ، قَالَ: فَتَنَفَّسَ فَقُلْتُ: مَا شَأْنُكَ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: نُعِيَتْ إِلَيَّ نَفْسِي يَا ابْنَ مَسْعُودٍ، قُلْتُ: فَاسْتَخْلِفْ، قَالَ: مَنْ؟ قُلْتُ: أَبُو بَكْرٍ، قَالَ: فَسَكَتَ، ثُمَّ مَضَى سَاعَةٌ، ثُمَّ تَنَفَّسَ، قَالَ: فَقُلْتُ: مَا شَأْنُكَ؟ قَالَ: نُعِيَتْ إِلَيَّ نَفْسِي يَا ابْنَ مَسْعُودٍ، قَالَ: قُلْتُ: فَاسْتَخْلِفْ، قَالَ: مَنْ؟ قُلْتُ: عُمَرُ، قَالَ: فَسَكَتَ، ثُمَّ مَضَى سَاعَةٌ ثُمَّ تَنَفَّسَ، قَالَ: فَقُلْتُ: مَا شَأْنُكَ؟ قَالَ: نُعِيَتْ إِلَيَّ نَفْسِي يَا ابْنَ مَسْعُودٍ، قَالَ: قُلْتُ: فَاسْتَخْلِفْ، قَالَ: مَنْ؟ قُلْتُ: عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، قَالَ:

---

[1] هامش سنن الترمذي (342/2).

[2] إرواء الغليل (212/2).

[3] ينظر: طبقات ابن سعد (421/8)، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (382/6)، والضعفاء والمتروكين، للنسائي (ص193 برقم 505)، والمجروحين، لابن حبان (166/2)، وميزان الاعتدال، للذهبي (79/3)، وتهذيب التهذيب (194/7 برقم 4781)، وطبقات المدلسين، لابن حجر (ص50 برقم 122).

أَمَا وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَئِنْ أَطَاعُوهُ لَيَدْخُلُنَّ الْجَنَّةَ أَجْمَعِينَ أَكْتَعِينَ"[1]. وهذا حديثٌ مُنْكرٌ إنْ لم يكنْ موضوعًا، وعِلَّته ميناء: فهو ابن أبي ميناء الزهري الخرَّاز.

وكُنْتُ في دراسةٍ سابقة[2] نَقلتُ أقوالَ النُّقَّاد فيه، بأنَّه متروكٌ، ومنكر الحديث، وكانَ يَكذب، وروى أحاديثَ لا يُتَابع فيها على شيء، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى، فإنَّ مَتْنَه يُخالفُ ما عليه أجمعَ أهلُ السنة والجماعة من تَفضِيل أبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب على عليٍّ بن أبي طالب رضي الله عنهم جميعًا.

وممن قال بِوَضْعِه ابنُ الجوزي في الموضوعات، والسيوطي في اللآلئ المصنوعة[3].

إلى أنْ قلت: ومن المعاصرين الألباني، فقال: "موضوع آفته مينا"[4].

وأبعد الشيخ أحمد شاكر، فقال: "إسناده صحيح"![5].

[2] اختلافُ حكمه. ومثاله:

ما رواه أبو داود، واللفظ له، والترمذي، وابن ماجه، وغيرهم من طُرقٍ عن عثمانَ بنِ المُغِيرةِ الثقفي، عن عليّ بن رَبِيعة الأَسَدِي، عن أسماءَ بنِ الحَكَم الفَزَارِي، عن عليّ بنِ أبِي طَالِبٍ ﷺ يقول: كُنْتُ رَجُلًا إِذَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ الله ﷺ حَدِيثًا

---

(1) مصنف عبد الرزاق (317/11 برقم 20646).

ومن طريق عبد الرزاق، أخرجه أحمد في المسند (322/7 برقم 4294) جزء منه، ومن طريق أحمد: الطبراني في المعجم الكبير (67/10 برقم 9970)، والعقيلي في الضعفاء (127/6 حديث 6060)، وابن الجوزي في الموضوعات (346/1).

(2) وذلك في بحث: الجن المسلم دراسة توثيقية تحليلية، ونشرته مجلة الجامعة الإسلامية، بغزة، المجلد الخامس عشر، العدد الثاني، جمادى الأولى 1428هـ، 2007م.

ثم نُشر في سلسلة أعمالي الكاملة "أنيس المحدث" المجلد السابع، بعنوان أبحاث سنية في السنة النبوية، دار المقتبس، بيروت، الطبعة الأولى 1438هـ، 2017م.

(3) الموضوعات، لابن الجوزي (346/2)، واللآلئ المصنوعة، للسيوطي (298/1).

(4) ظلال الجنة في تخريج السنة (549/2).

(5) حاشية مسند أحمد، نسخته (144/3) حديث برقم (4294).

نَفَعَنِي اللهُ مِنْهُ بِمَا شَاءَ أَنْ يَنْفَعَنِي، وَإِذَا حَدَّثَنِي أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِهِ اسْتَحْلَفْتُهُ، فَإِذَا حَلَفَ لِي صَدَّقْتُهُ[1]. والحديثُ حَسّنه التِّرمذي.

وقال مُوسى بنُ هَارُون كَمَا في تَرجمةِ أسماءَ الفَزاري من تهذيب التهذيب: "هذا حديثٌ جَيّدُ الإسْنَادِ"[2].

وصَحَّح الألباني إسناده مرّة في صَحِيحِ سنن أبي داود، الأم[3]، وحَسَّنَهُ أُخْرَى في صَحِيح سنن ابنِ ماجه[4]. وتصريحه بتصحيح الإسناد في صحيح سنن أبي داود، يُرَجّح أنَّ مرادَه صحيح لذاته، ويجعلنا نستبعد حَملَ كلامِه على أنَّ الإسناد عنده حسن لذاته، صحيح بمتابعاته.

[3] التراجع عن حكم سابق. ومثاله: ما رواه أحمد ومن طريقه أبو داود وابن خزيمة والحاكم عن مُحَمَّدِ بنِ يُوسُفَ الْفِرْيَابِيّ، عن الأَوْزَاعِيّ، عن قُرَّةَ بنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عن الزُّهْرِيّ، عن أَبِى سَلَمَةَ، عن أَبِى هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: حَذْفُ السَّلاَمِ سُنَّةٌ[5].

وبعد دراسةٍ للحديثِ[6]، وتخريجِه ببيانِ مَن رواهُ مرفوعًا ومن رواه موقوفًا، ومنهم الترمذي، الذي قال: حسن صحيح، والحاكم، الذي قال: صحيح على شرط

---

[1] سنن أبي داود (86/2) كتاب الصلاة، باب في الاستغفار، حديث برقم (1521)، وسنن الترمذي (257/2) أبواب الصلاة، باب ما جاء في الصلاة عند التوبة، حديث برقم (406)، وسنن ابن ماجه (512/2) كتاب إقامة الصلاة، باب ما جاء في أن الصلاة كفارة، حديث برقم (1395).

[2] تهذيب التهذيب (243/1 برقم 447).

[3] صحيح سنن أبي داود – الأم (252/5 برقم 1361).

[4] صحيح سنن ابن ماجه (416/1 برقم 1152).

[5] مسند أحمد (515/16 برقم 10885)، وسنن أبي داود (263/1) كتاب الصلاة، باب حذف التسليم، حديث برقم (1004)، وصحيح ابن خزيمة (362/1) كتاب الصلاة، باب حذف السلام من الصلاة، حديث برقم (734)، ومستدرك الحاكم (355/1 برقم 842). وصححه الحاكم على شرط مسلم.

[6] وذلك في بحث لي، بعنوان: صيغ نقل السنة الواردة عن الصحابة والتابعين وأحكامها، ونشرته مجلة كلية الشريعة بجامعة قطر، العدد التاسع والعشرون، 1432هـ، 2011م.
ثم نُشر في سلسلة أعمالي الكاملة "أنيس المحدث" المجلد الثامن، بعنوان إلماحات في علوم الحديث ومناهج المحدثين، دار المقتبس، بيروت، الطبعة الأولى 1438هـ، 2017م.

مسلم[1]، قلت: والحديث ضَعَّفه ابن القَطَّان الفاسي موقوفًا ومرفوعًا؛ لِضَعف قرة بن عبد الرحمن[2].

وضَعَّفَه الألباني في دراسة موسعة، وأورد من ضَعَّفَه من العلماء. في ضعيف سنن أبي داود[3].

وكان الشيخ الألباني قد غَرَّه كما قال تصحيح الترمذي والحاكم للحديث، فأورده في صفة الصلاة، ثم قال: فالآن قررتُ حذفه من الطبعة الرابعة إن شاء الله تعالى.

وقد نوّه الشيخ إلى أنّه يتراجع عن أحكامٍ له سابقة، ولا يَجْمد عند رأي أو اجتهاد له قديم إذا ما بدا أنَّ الصواب في غيره.

ومما قاله في مقدمة السلسلة الضعيفة: فلا يَسْتغربنَّ القارئ الكريم تراجعي عن بعض الآراء والأحكام أننا نقفُ ما بين آونةٍ وأخرى على مطبوعاتٍ جَديدةٍ ومَخطوطاتٍ أو مُصَوَّراتٍ بعيدة عن متناول أيدي الباحثين والمحققين، فيساعد ذلك بالوقوف والاستفادة على التحقيق، وهذا وذاك هو السر في بروزِ كثير من التصحيحات والتعديلات على بعض ما يُطبع أو ما يُعَاد طبعه منها.

[4] وهم في الإسناد وقع فيه واستدركته عليه:

وذلك فيما رواه الطبراني في الكبير وأبو الشيخ في العظمة وغيرهما من طريق إبراهيم بن سعيد الجوهري، عن عبد الله بن كثير بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري، عن كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المزني، عن أبيه، عن جَدِّهِ، عن بِلالِ بنِ الحَارِثِ، قَالَ: "خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ،

---

[1] سنن الترمذي (93/2) أبواب الصلاة، باب ما جاء أن حذف السلام سنة، حديث برقم (297)، ومستدرك الحاكم (355/1 برقم 843).

[2] بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام (142/5، 510، 695).

[3] ضعيف سنن أبي داود (378/1 برقم 180).

فَخَرَجَ لِحَاجَتِهِ، وَكَانَ إِذَا خَرَجَ لِحَاجَتِهِ يُبْعِدُ، فَأَتَيْتُهُ بِإِدَاوَةٍ مِنْ مَاءٍ، فَانْطَلَقَ، فَسَمِعْتُ عِنْدَهُ خُصُومَةَ رِجَالٍ، وَلَغَطًا لَمْ أَسْمَعْ مِثْلَهَا ... الحديث[1].

وقد أوردَ الألباني الحديثَ في السلسلة الضعيفة، وضَعَّفه[2].

وبعد دراسة مفصلة لإسناد الحديث، شملت التنبيه على سقوط عبد الله بن كثير من إسناد المعجم الكبير للطبراني، قلت: وهذا الوهم لم يُبَينه حمدي السلفي محقق معجم الطبراني، وكذلك لم يَذكره الألباني في الضعيفة[3].

خامسًا: مباحث في علوم الحديث ومسائل متنوعة:

[1] حكم الوجادة: وفي حُكْمِ الروايةِ عن طريق الصُّحُفِ الصحيحةِ والكتب الموثوقة، يَجدها الراوي الثقة، ويُحَدّث بها، وإنْ لم يكن له بها سَماع ولا إجازة، فيرى الشيخ أنَّها في عصور الرواية حُجّةٌ، وأنَّها أحدُ وجوهِ التَّحملِ، ويَنص على أنّه الراجح من أقوال علماء أصول الحديث:

ومثاله رواية قَتادة عن اليَشْكري: فالترمذي يروي حديثًا من طريق عِيسَى بنِ يُونُس، عَن سَعِيدِ بنِ أبي عَرُوبةَ، عَن قَتَادَةَ بنِ دِعامة، عَن سُلَيْمَانَ الْيَشْكُرِيّ، عَن جَابِرِ بنِ عَبْدِ الله، أَنَّ نَبِيَّ اللهِ ﷺ قَالَ: "مَنْ كَانَ لَهُ شَرِيكٌ فِي حَائِطٍ فَلَا يَبِيعُ نَصِيبَهُ مِنْ ذَلِكَ حَتَّى يَعْرِضَهُ عَلَى شَرِيكِهِ"[4].

ثُمّ يقول: هَذَا حَدِيثٌ إِسْنَادُهُ لَيْسَ بِمُتَّصِلٍ، ثُمَّ يَنقلُ عن شيخِه البخاري أنَّ قتادةَ لم يَسمع من سليمان اليَشكري، إِنَّمَا يُحَدِّثُ عَنْ الكِتَاب الذي كان لليشكري عَنْ جَابِرِ بنِ عَبْدِ اللَّهِ.

---

[1] المعجم الكبير (371/1 برقم 1143)، والعظمة، لأبي الشيخ (1683/5 برقم 1135)، وتهذيب الكمال، للمزي (436/15).

[2] سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (92/5).

[3] وذلك في بحث: الجن المسلم دراسة توثيقية تحليلية، ونشرته مجلة الجامعة الإسلامية، بغزة، المجلد الخامس عشر، العدد الثاني، جمادى الأولى 1428هـ، 2007م.

ثم نُشر في سلسلة أعمالي الكاملة "أنيس المحدث" المجلد السابع، بعنوان أبحاث سنية في السنة النبوية، دار المقتبس، بيروت، الطبعة الأولى 1438هـ، 2017م.

[4] سنن للترمذي (595/3 برقم 1312).

وقد نقلتُ في بحث لي[1] أقوالَ بعضِ أئمةِ النقد الذينَ نصّوا على عدم سماع قتادة من اليشكري، ثُم ختمتُ بتصحيح الشيخ الألباني لإسناد حديثِ الترمذي، حيث قال: رجالُه ثِقاتٌ رجالُ مُسْلمٍ غير اليشكري، وهو سليمان بن قيس وهو ثقةٌ، وادَّعى الترمذيُّ أنَّه غَيرُ مُتَّصلٍ[2]، يعني أنَّه لم يَسمع قتادة من سليمان"[3].

وهذا الحُكْمُ مما أَكَّدَهُ الشيخُ في مواضعَ مُتعددةٍ من مُصنفاته، أنَّ التلميذَ إنْ وَجدَ كتابَ شيخِه نفسِه، وحَصَلَ الثقة بذلك، فَيَصح التَّحديث بالوِجَادة، وأنّها أحد وجوه التَّحمل، وإلا فلا، ومن عباراته في ذلك:

في رواية مَخْرَمة بن بُكَيْرٍ عن أبيه وِجادة من كتابه، قال الألباني: هي وِجَادةٌ صَحيحةٌ، وهي حُجة، والحديث صحيح[4].

وفي رواية موسى بن طلحة عن معاذ من كتابه، قال: إذا كان موسى ثقة، ويقول: "عندنا كتاب معاذ"، فهي وجادة من أقوى الوجادات؛ لِقُرب العَهدِ بصاحب الكتاب[5].

وفي المقابل إذا كانت الوجادة عن كتابِ مجهولٍ، يقول الشيخ: فمثله لا يُحْتَجُّ به اتفاقًا[6].

---

[1] وذلك في بحث: أثر اختلاط سعيد بن أبي عروبة على مروياته في الكتب الستة، نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة عام 1416هـ، وتحكيم عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، عام 1418هـ.

ثم نُشر في سلسلة أعمالي "أنيس المحدث"، المجلد الأول، بعنوان: أحاديث الصحيحين ورجالهما، دراسة توثيقية تطبيقية، دار النوادر، سوريا ولبنان، الطبعة الأولى 2012م.

[2] نقل مشهور سلمان في هامش كتاب أعلام الموقعين لابن القيم (385/3) عبارة الشيخ الألباني، ووضع بعدها علامة تعجب.

[3] إرواء الغليل، للألباني (373/5).

[4] نفسه (48/1).

[5] السابق (277/3). وينظر في تأكيد الشيخ صِحّة الوجادة: إرواء الغليل (290/3) (241/8)، والسلسلة الصحيحة (442/2) (6/4) (177/6) (6/ 1196)، وصحيح سنن أبي داود – الأم (7/2) (300/5).

[6] سلسلة الأحاديث الصحيحة (886/1 برقم 490).

والخلاصة عندي صِحّة ما ذهب إليه الشيخ من صِحّة الرواية بالوجادة بشروطها المعتبرةِ الحاضرة في ذهن الشيخ عند الحكم على الحديث.

ومذهبُ السلفِ في الروايةِ بها مشهور[1]، ووجدتُّ الإمامَ البخاري يَعتمدُ على الوجادة، فيحتج بِخَبر مَخرمة بن بُكير عن أبيه في سماع محمد بن المنكدر من عائشة[2].

وقال ابن القيم: يقال: إنَّما يُحدث قتادة عن صحيفة سليمان اليَشْكُري، وكان له كتاب عن جابر بن عبد الله. ثم قال: وغاية هذا أنْ يكون كتابًا، والأخذ من الكُتُب حجة[3].

وقال أبو حاتم الرازي: جالس سليمان اليشكري جابرًا فسمع منه وكتب عنه صحيفة، فتوفي وبقيت الصحيفة عند امرأته، فروى أبو الزبير وأبو سفيان والشعبي عن جابر، وهم قد سمعوا من جابر وأكثره من الصحيفة، وكذلك قتادة[4]. فقتادة وَقَعت له صَحيفة سُليَمان اليَشْكُريّ التي يَرويها عن جابر بن عبد الله، فأخذها عمّن سَمِعها من سُليمان اليَشْكُريّ، فحفظها كلَّها حفظًا مُتْقَنًا[5].

[2] حكم قول الصحابي أو التابعي: أُمِرْنا بكذا

---

[1] الكفاية، للخطيب (135/2).

[2] العلل الكبير، للترمذي (373/1).

[3] أعلام الموقعين (385/3).

[4] الجرح والتعديل (136/4).

[5] فعن معمر قال: قال قتادة لسعيد بن أبي عَرُوبة: يا أبا النَّضْرِ: خُذِ المُصحف، قال: فَعَرَضتُ عليه سورة البقرة، فلم يُخطِئ فيها حرفاً واحدًا، قال: يا أبا النَّضْر، أَحْكَمتُ؟ قال: نعم. قال: لَأَنَا لصحيفة جابر بن عبد الله أحفظُ منِّي لسورة البقرة، قال: وكانت قُرِئت عليه.

ينظر: التاريخ الكبير، للبخاريّ، (186/7)، والطبقات الكبير، لابن سعد، (228/9)، والمعرفة والتاريخ، للفَسَويّ، (279/2). وتأمّل قوله: (وكانت قُرِئت عليه) ممّا يدلُ دِلالةً واضِحَةً على أنَّه سَمِع صحيفة سليمان اليَشْكُري عن جابر من رواةٍ آخرين سَمِعُوها من سُلَيمان اليَشْكُريّ، لا أنَّه سَمِعها من سُليمان اليَشْكُريّ مباشرةً.

فلقد نشرتُ بحوثًا ثلاثة متفرقة في صيغ الرفع الحكمي، بينتُ فيها اختلافَ أقوالِ العلماءِ في أحكامِها، وما تُفيده، ونقلتُ قولَ الشيخ الألباني[1] ضمنَ المعاصرين، وهم: القاسمي، والمباركفوري، وأحمد شاكر، وأبو شهبة الذين يرون أنَّ هذه الألفاظ لها حُكم الرَّفع.

ووجدته يُكررُ القولَ ويؤكدُ أنَّ عبارةَ: كُنَّا نَقول كذا، أو من السُّنة كذا، أو أمرنا بكذا، إذا قالها الصَّحابي، فتفيدُ الرفعَ، بخلافِ ما إذا قالها التابعي، فلها حينئذ حكم الوقف.

[3] كلامه في مشكل الحديث

وقد عَرَّفتُ في هذا المَبحث المُهمِّ من مباحث علوم الحديث بِكُتبِ العلماءِ المصنفة في الموضوع، والكتبِ التي تَعرَّضت له ضِمْنَ مباحِثها، منها كتاب مطبوع بعنوان "مشكلات الأحاديثِ والجمع بين النصوص المتعارضة"، نسبه الناشر إلى جماعةٍ من نوابغِ العلماء، وعَدَّدَهم، وكان منهم الشيخ الألباني[2].

وتَعرَّضتُ في الكتابِ لمسألةِ تقبيل الصائم لزوجتِه في رمضان، ونقلتُ عن الشيخِ ترجيحَه الجواز، على أنْ يراعَى حالُ المقبّل، بحيثُ إنّه إذا كان شابًّا يَخْشى على نفسه أنْ يقعَ في الجماعِ الذي يفسدُ عليه صومَه امتنعَ من ذلك ... إلى أنْ قال: ولكنْ يَنبغي أنْ يُعْلَمَ أنّ ذكرَ الشيخِ ليسَ على سبيلِ التحديدِ؛ بل التمثيلِ بما هو الغالبُ على الشيوخِ مِنْ ضَعْفِ الشَّهْوَةِ، وإلا فالضابطُ في ذلكَ قوةُ الشهوةِ وضعفُها، أو ضعفُ الإرادةِ وقوتُها[3].

وبعد رجوعي لمصنفات الألباني، وجدته يُناقش مسائلَ كثيرة مشكلة، أو أحاديث بينها تعارض ظاهري، فيزيل الإشكال، ويرفع التعارض بالجمع بين النصوص، أو الترجيح لأحدها.

---

[1] نقلته عن هامش صحيح ابن خزيمة (231/3)

[2] وذلك في كتابي "مختلف الحديث بين الفقهاء والمحدثين"، والذي نشرته دار الوفاء بمصر عام 1993م، ثم نشرته دار النوادر بسوريا، عام 2007م، ثم نشرته دولة قطر في يناير عام 2009م.

[3] سلسلة الأحاديث الصحيحة (383/1).

[4] موقفه من موافقة الذهبي للحاكم. ومثاله:

روى أبو داود، والترمذي، واللفظ له، والنسائي، وأحمد والحاكم وغيرهم حديثًا من طريق ابنِ المبَارَكِ وَمُحَمَّدِ بنِ بِشْرٍ وَعَبْدِ الله بنِ إِسْمَاعِيلَ بنِ أَبِي خَالِدٍ، عن سَعِيدِ بنِ أبي عَرُوبةَ، عن قَتَادَةَ، عن أَبِي الْمَلِيحِ بن أُسَامةَ، عن أَبِيهِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ جُلُودِ السِّبَاعِ أَنْ تُفْتَرَشَ[1].

وبعد دراسةٍ تفصيليةٍ للحديثِ[2]، ومنه تَصحيح الحاكم للحديث، قلت: ويرى الشيخ الألباني أنَّ الذهبي وافق الحاكم، ثُمَّ وافقهما بقوله: "وهو كما قالا"[3].

أقول: وأحكام الذهبي في تلخيصِه للمستدرك عند الألباني إما أنْ يكونَ موافقًا للحاكم، وإما أنْ يُبَيِّضَ للحديثِ، ولا يَذكرُ حُكمًا، وأما أنْ يخالفَ الحاكمَ ويتعقبه، وأنَّ القولَ بغيرِ ذلكَ فيه هَدْرٌ كَبِيرٌ للعملِ الذي قام به الذهبي، ولذا لا بُدَّ من إعطاءِ المراتبِ حقَّها.

وأما عن تناقضِ الذهبي بين تلخيصِ المستدرك وكُتُبِه الأخرى، فَيُجيبُ، بأنَّ هذا الأمرَ يلاحَظُ بينَ كثيرٍ من العلماءِ البارزين.

وظلَّ الشيخُ يؤكدُ على هذا في مصنفاته، بقوله "وافقه الذهبي" أو "أقره"، فإنْ بَيَّض الذهبي للحديث أو خالفَ الحاكم وتَعَقَّبه، بَيَّن ذلك.

وكنتُ منذ بداية اشتغالي بهذا العلم الشريف، ودراستي للأحاديثِ والحكم عليها، أنقلُ عبارة "وافقه الذهبي" من كتبِ الألباني، وممن وافقَه فيما ذهب إليه، ولكني

---

[1] سنن أبي داود (69/4) كتاب اللباس، باب في جلود النمور والسباع، حديث برقم (4132)، وسنن الترمذي (241/4) كتاب اللباس، باب ما جاء في النهي عن جلود السباع، حديث برقم (1770)، وسنن النسائي (115/4) كتاب الفرع والعتيرة، باب النهي عن الانتفاع بجلود السباع، حديث برقم (4264)، ومسند أحمد (311/34 برقم 20706)، ومستدرك الحاكم (242/1 برقم 507).

[2] وذلك في بحث: أثر اختلاط سعيد بن أبي عروبة على مروياته في الكتب الستة، نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة عام 1416هـ، وتحكيم عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، عام 1418هـ.

ثم نُشر في سلسلة أعمالي "أنيس المحدث"، المجلد الأول، بعنوان: أحاديث الصحيحين ورجالهما، دراسة توثيقية تطبيقية، دار النوادر، سوريا ولبنان، الطبعة الأولى، 1433هـ، 2012م.

[3] سلسلة الأحاديث الصحيحة، للألباني (9/3 برقم 1011).

بعدَ مزيدِ تَأَمُّلٍ ودراسة، توصلتُ إلى أنَّ الذهبي إذا بَيَّض للحديثِ أو خالفَ الحاكم، فهذا لا بُدَّ من بَيانِه، وهو رأيٌ للذهبي، وأما ترميزه لعبارةِ الحاكم، فلا تُعَدُّ موافقةً، وهي المُرادة بقوله عن المستدرك "قد اختصرتُه، ويُعْوِز عملًا وتحريرًا"[1].

ووجدتُّ أكثرَ المُعاصرينَ يوافقني الرأيَ، ولا نطوّل بذكرِهم وعرضِ أدلتهم، ونكتفي بالإحالة إلى أطروحةِ ماجستير، بعنوان "تصحيح أحاديث المستدرك بين الحاكم النيسابوري والحافظ الذهبي" للدكتور عزيز الدايني[2]، وبَحثٍ علمي مُحَكّم، بعنوان "الايضاح الجَلي في نَقد مقولةِ صححه الحاكم ووافقه الذهبي" للدكتور خالد الدريس[3]، أثبتا من خلالِ دراسةٍ للموضوع من جميع جوانبِه، عدمَ دِقَّةِ تلك المقولة.

[5] كلامه في فقه الحديث، ومنه: ما رواه الحاكم والبيهقي والطحاوي والدارقطني وغيرهم من طريق بِشْرِ بنِ بَكْرٍ، عن مُوسى بنِ عَليّ بنِ رَبَاح، عن أَبيه، عن عُقْبَةَ بنِ عَامِرٍ الْجُهَنِيّ، قَالَ: خَرَجْتُ مِنَ الشَّامِ إِلَى الْمَدِينَةِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَدَخَلْتُ عَلَى عُمَرَ بنِ الْخَطَّابِ، فَقَالَ لِي: مَتَى أَوْلَجْتَ خُفَّيْكَ فِي رِجْلَيْكَ؟ قُلْتُ: يَوْمَ الْجُمُعَةِ، قَالَ: فَهَلْ نَزَعْتَهُمَا؟ قُلْتُ: لاَ. قَالَ: أَصَبْتَ السُّنَّةَ[4].

وبعدما نقلت تصحيح الدارقطني للإسناد. وقول الحاكم: صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجه.

قلت: وقد تَوَسّع الشيخ الألباني في كتابه السلسلة الصحيحة في تخريج الحديث بطرقه وألفاظه، والحكم المستنبط منه، ورجَّح لفظة: (السنة)، واعترض على

---

[1] سير أعلام النبلاء (176/17).

[2] نشر دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1427هـ. وهي في الأصل رسالة ماجستير في الجامعة الإسلامية ببغداد، بإشراف الدكتور بشار معروف.

[3] ونشرته دار المحدث بالرياض 1425هـ.

[4] مستدرك الحاكم (289/1 برقم 641)، والسنن الكبرى، للبيهقي (280/1)، وشرح معاني الآثار، للطحاوي (80/1)، وسنن الدارقطني (361/1).

الدارقطني الذي رجَّح الاقتصار على لفظة: (أصبت) أو (أحسنت)[1]، فارجع إليه للاستزادة.

[6] وأختم بأنّي وجدته **يعزو لمخطوطات**، وهذا أمرٌ معروفٌ عنه عند المشتغلين بهذا العلم، ومنها:

(1) ما رواه القُدُوري في جزئه، والمعافى بن زكريا في الجليس الصالح من طريق مُحَمَّدِ بنِ عَرْعَرَة بن البِرِنْدِ، عن سُكَين بنِ أَبِي سِرَاجٍ أَبي عَمْرو الكِلَابِي، عنْ عبد الله بنِ دِينارٍ، عنْ عبد الله بنِ عُمَرَ رَضِيَ الله عَنْهُمَا، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إلى النَّبِيّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَيُّ النَّاسِ أَحَبُّ إلى اللهِ تَعَالَى؟ قَالَ: سُرُورٌ تُدْخِلُهُ عَلَى مُسْلِمٍ، أَوْ تَكْشِفُ عَنْهُ كُرْبَةً، أَوْ تَقْضِي عَنْهُ دَيْنًا، أَوْ تَطْرُدُ عَنْهُ جُوعًا، وَلأَنْ أَمْشِي لِأَخٍ لِي مُسْلِمٍ فِي حَاجَةٍ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَعْتَكِفَ فِي هَذا المَسْجِدِ، ... الحديث[2].

وبعدَ تخريجِ الحديث، ومن رواه مطولًا، ومن روى الجملةَ الأخيرة منه، ودراسته المفصلة، نقلتُ عَزو الألباني في السلسلةِ الضعيفة من هذه الطريق مُقْتصِرًا على الجملةِ الأخيرة إلى مخطوط الأحاديث والحكايات، للدامغاني (1/110/1)[3].

(2) ما رواه القدوري في جزئه والخطيب في اقتضاء العلم العمل من طريق أبي بَكْرٍ مُحَمَّد بن عَلِيّ بن أَحْمَدَ بنِ دَاوُدَ التَّمِيمِي، عن مُحَمَّدِ بنِ سُلَيْمَانَ بنِ حَبِيبٍ لُوَيْن، عن مُحَمَّدِ بنِ جَابرٍ، عنْ يُونُسَ، عنْ الحَسَنِ، عنْ أَبِي بَرْزَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: مَثَلُ الَّذِيْ يُعَلِّمُ النَّاسَ وَيَنْسَى نَفْسَهُ مَثَلُ الفَتِيلَةِ تُضيءُ لِلنَّاسِ وتَحْرِقُ نَفْسَهَا[4].

---

[1] سلسلة الأحاديث الصحيحة (239/6 برقم 2622).

[2] جزء أبي الحسين القدوري، والجليس الصالح، للمعافى (183/2).

[3] سلسلة الأحاديث الضعيفة (198/8).

ومخطوط الدامغاني بعنوان: الأحاديث والأخبار والأشعار والحكايات؛ لذا نجد الشيخ يقتصر مرة على قوله: الأحاديث والأخبار، ومرة على الأحاديث والحكايات.

[4] جزء القدوري، واقتضاء العلم العمل، للخطيب (ص49 برقم 71).

وفي دراسة للحديث والحكم عليه[1]، نقلتُ عَزو الألباني الحديثَ في تحقيقه لكتاب الخطيب إلى مخطوط الأحاديث والأخبار، للدامغاني (2/110/1).

(3) وكتاب تذكرة الحفاظ وتبصرة الأيقاظ، لأبي المحاسن، جمال الدين، يوسف بن حسن "ابن عبد الهادي"، المعْرُوف بابنِ المُبَرِّدِ (840 – 909هـ)، وقد عَرَّفتُ به في بحثي لي[2]، ونقلتُ تعريفَ الألباني للمخطوط في المُنْتخبِ من مخطوطات الحديث، التي فهرس فيه مخطوطات المكتبة الظاهرية، حيث قال: "وهي واضحة مقروءة على خلاف العادة، وتراجمه مختصرة جدًّا سطرًا أو سطرين"[3].

(4) ما رواه الترمذي وأحمد وابن حبان والحاكم من طرق متعددة عن زيد بن ثابت مرفوعًا: "إِنَّ مَلَائِكَةَ الرَّحْمَنِ بَاسِطَةٌ أَجْنِحَتَهَا عَلَى الشَّامِ"[4].

ففي المطبوع من سنن الترمذي، نسخة أحمد شاكر، قال: حسن.

فنقلت قول الألباني في الصحيحة: زاد في بعض النسخ: صحيح[5].

---

(1) وذلك في تحقيقي لمخطوط: جزء أبي الحسين القدوري، نشر مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد 169، السنة 47، 1435هـ.

ثم نُشر في سلسلة أعمالي الكاملة "أنيس المحدث" المجلد الخامس، بعنوان أجزاء ورسائل حديثية، دار المقتبس، بيروت، الطبعة الأولى 1438هـ، 2017م.

(2) وذلك في بحث: علم طبقات المحدثين، مصنفات ومناهج، ونشرته مجلة جامعة الأزهر، بغزة، فلسطين، المجلد الثاني عشر، العدد الثاني، ديسمبر، 2010م.

ثم نُشر في سلسلة أعمالي الكاملة "أنيس المحدث" المجلد الثامن، بعنوان إلماحات في علوم الحديث ومناهج المحدثين، دار المقتبس، بيروت، الطبعة الأولى 1438هـ، 2017م.

(3) (ص104 برقم 273) بتحقيق الشيخ مشهور سلمان، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى 1422هـ.

(4) سنن الترمذي (734/5) كتاب المناقب، باب في فضل الشام واليمن، حديث برقم (3954)، ومسند أحمد (483/35 برقم 21607)، والمسند الصحيح، لابن حبان (381/4 برقم 7304)، ومستدرك الحاكم (229/2 – 611).

(5) السلسلة الصحيحة (21/2 برقم 503).

الخاتمة

وبعد، فأخلصُ إلى القول:

إنَّ الشيخَ ناصر الدين الألباني رحمه الله تعالى هو عالمٌ إمامٌ في زمانِه، ومُقدَّمٌ في علوم الحديث وفنونه والصَّنْعة الحديثية على كثير من أقرانه.

أمَّا اطلاعُه على أقوالِ المتقدمينَ والمتأخرين والمعاصرين في التصحيحِ والتضعيف والتعليل، وفي التعديلِ والتجريح، فواسعٌ، لذا تجده يوافقُهم ويسير على نهجهم، فإنْ خالف يناقشهم بالدليل غالبًا، مما يَشي بمزيد تَحرٍّ وتدقيق لديه.

ومع ذلك تَعجب حين تجده يتهاون بتعليلات أئمة النقد أحيانًا ولا يحتفل بها، مما يبعده عن الالتزام بالقواعد والشروط المطلوبة في الأحكام على الأحاديث أو الرواة.

وأخطاؤه وإنْ كثرت بسبب غزارة إنتاجه، فلم تبلغ غلبتها على صوابه، ولكنها لا تجيز للدارسين في هذا العلم الشريف الاكتفاء بأحكامه، ولا متابعته وتقليده دون مباحثة ونظر، لا سيما عند مخالفته لغيرهِ من أهل العلم، بل علماء المسلمين المتقدمون مقدّمون في أحكامهم غالبًا.

وأما معرفته بكتب الفن مخطوطة ومطبوعة، فأتاحت له التوسع في تخريجه للأحاديث، وأحكامه على الرجال، وأثرت آراءه العلمية، وهذا في موسوعاته كالسلسلتين الصحيحة والضعيفة، وإرواء الغليل، وصحيح وضعيف سنن أبي داود الأم، التي كان يبينُ فيها مصطلحاته، ومدلولاتها، والمراد منها.

لذا كانَت كُتبُه تلك مرجعًا مُهمًّا للمشتغلين بعلوم الشريعة في الحديث والفقه والتفسير والعقيدة، وغيرهم من العلماء والدعاة والمثقفين.

وأما أكثر كتبه التي اختصر فيها الحكم على الرواة والأسانيد، ففيها قصور في الترجمة للرواة، وعجلة وتساهل في الأحكام، مما تسبب وقوعه في الأخطاء.

ولكنَّ الشيخ إنْ تَبينَ له وقوعه في خطأ أو سَهو، بادرَ قبلَ غيره بعد الإعلانِ عنه بتراجعه وتصحيحه.

وفي الختام أقول: ليس هو الوحيد في تَكرر الأخطاء منه، بل كُلٌ من اشتغل بهذا العلم وقع في الأوهام والأخطاء بحجم نشاطه العلمي.

وأتوقفُ هنا، فَرَحِمَ الله الشيخَ رحمةً واسعة. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المصادر والمراجع

إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة: أحمد بن أبي بكر البوصيري (840هـ)، تحقيق: دار المشكاة للبحث العلمي، دار الوطن، الرياض، الطبعة الأولى 1420هـ.

أحوال الرجال: إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني (259هـ)، تحقيق عبد العليم البَستوي، حديث اكادمي، فيصل آباد، باكستان.

أخلاق النبي وآدابه: أبو الشيخ عبد الله بن محمد الأصبهاني (369هـ)، تحقيق صالح الونيان، دار المسلم، الرياض، الطبعة الأولى 1418هـ.

آداب الزفاف في السنة المطهرة: محمد ناصر الدين الألباني (1420هـ)، دار السلام، الطبعة الشرعية الوحيدة 1423هـ.

الآداب: أحمد بن الحسين البيهقي (458هـ)، بعناية أبو عبد الله المندورة، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى 1408هـ.

الإرشاد في معرفة علماء الحديث: الخليل بن عبد الله الخليلي القزويني (446هـ)، تحقيق محمد سعيد إدريس، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى 1409هـ.

إرواء الغليل: محمد ناصر الدين الألباني (1420هـ)، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية 1405هـ.

الاستذكار: يوسف بن عبد الله "ابن عبد البر" (463هـ)، تحقيق سالم عطا ومحمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1421هـ.

الإصابة في تمييز الصحابة: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (852هـ)، الطبعة الأولى 1328هـ.

الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار: محمد بن موسى الحازمي (584هـ)، تحقيق محمد عبد العزيز، مكتبة عاطف، القاهرة.

أعلام الموقعين عن رب العالمين: محمد بن أبي بكر "ابن قيم الجوزية" (751هـ)، تحقيق مشهور سلمان، دار ابن الجوزي، الدمام، الطبعة الأولى 1423هـ.

اقتضاء العلم العمل: أحمد بن علي "الخطيب البغدادي" (463هـ)، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني (1420هـ)، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الخامسة 1397هـ.

الأمثال في الحديث النبوي: عبد الله بن محمد، المعروف بأبي الشيخ الأصبهاني (396هـ)، تحقيق عبد العلي عبد الحميد، الدار السلفية، الطبعة الأولى 1402هـ.

البداية والنهاية: إسماعيل بن عمر "ابن كثير" (774هـ)، تحقيق عبد الله التركي، القاهرة، دار هجر، الطبعة الأولى 1418هـ.

البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير: عمر بن علي "ابن الملقن" (804هـ)، تحقيق جماعة من المحققين، دار الهجرة، الرياض، الطبعة الأولى 1425هـ.

التاريخ الأوسط: محمد بن إسماعيل البخاري (256هـ)، تحقيق تيسير سعد، دار الرشد، الرياض، الطبعة الاولى 1421هـ.

التاريخ الكبير: محمد بن إسماعيل البخاري (256هـ)، تحت مراقبة محمد عبد المعيد خان، مصورة دار الكتب العلمية، بيروت.

التَّحديث بما قِيل لا يَصحُّ فيه حديث: بكر أبو زيد (1428هـ)، دار الهجرة، الرياض، الطبعة الأولى 1412هـ.

التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان وتمييز سقيمه من صحيحه، وشاذه من محفوظه: محمد ناصر الدين الألباني (1420هـ)، دار باوزير، جدة، الطبعة الأولى 1424هـ.

التعليقة الكبيرة في مسائل الخلاف على مذهب أحمد: أبو يعلى الفَرَّاء محمد بن الحسين البغدادي (458هـ)، تحقيق: بإشراف نور الدين طالب، دار النوادر، الطبعة الأولى 1431هـ.

الترغيب في فضائل الأعمال وثواب ذلك: عمر بن أحمد بن عثمان "ابن شاهين" (385هـ)، تحقيق محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1424هـ.

الترغيب والترهيب: عبد العظيم بن عبد القوي المنذري (656هـ)، تحقيق مصطفى عمارة، مكتبة مصطفى الحلبي، القاهرة، الطبعة الثالثة 1388هـ.

السنة: أحمد بن عمرو "ابن أبي عاصم" (287هـ)، تحقيق باسم الجوابرة، دار الصميعي، الرياض، الطبعة الثانية 1426هـ.

التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير: أحمد بن علي ابن حجر (852هـ)، تعليق حسن قطب، مؤسسة قرطبة، الطبعة الأولى 1416هـ.

التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: يوسف بن عبد الله "ابن عبد البر" (463هـ)، تحقيق مجموعة من الباحثين، طبع وزارة الأوقاف والشؤون المغربية.

الثقات: محمد بن حبان التميمي البستي (354هـ)، بمراقبة محمد عبد المعيد خان، دائرة المعارف العثمانية، الهند، 1393هـ.

الثمر المستطاب في فقه السنة والكتاب: محمد ناصر الدين الألباني (1420هـ)، دار غراس، الطبعة الأولى 1422هـ.

الجامع لشعب الإيمان: أحمد بن الحسين البيهقي (458هـ)، تحقيق عبد العلي حامد، إصدار أوقاف قطر، 1429هـ.

الجرح والتَّعديل: عبد الرَّحمن بن أبي حاتم الرازي (327هـ)، تحقيق عبد الرَّحمن المُعلِّمي، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد، الهند، الطبعة الأولى 1371هـ.

الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي: لأبي الفرج المعافى بن زكريا النهرواني (390هـ)، تحقيق الدكتور إحسان عباس، دار عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى 1413هـ.

الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي: علي بن محمد بن حبيب الماوردي (450هـ)، تحقيق علي معوض وعادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1414هـ.

الروض الأنف: عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (581هـ)، تحقيق عمر السلامي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى 1421هـ.

السنن الكبرى: أحمد بن الحسين البيهقي (458هـ)، دائرة المعارف العثمانية، الهند، الطبعة الأولى 1344هـ.

السيرة النبوية الصحيحة محاولة لتطبيق قواعد المحدثين في نقد روايات السيرة: أكرم ضياء العمري، مكتبة العلوم والحكم، المدينة النبوية، الطبعة السادسة 1415هـ.

السيرة النبوية: عبد الملك بن هشام (213هـ)، تحقيق مصطفى السقا وزميليه، نشر مصطفى الحلبي، الطبعة الثانية 1375هـ.

الشرح الكبير على المقنع: أبو الفرج عبد الرحمن بن محمد ابن قدامة المقدسي (682هـ)، تحقيق: عبد الله التركي وعبد الفتاح الحلو، دار هجر، القاهرة، الطبعة الأولى 1415هـ.

الشمائل المحمدية: محمد بن عيسى الترمذي (279هـ)، تحقيق سيد الجليمي، المكتبة التجارية، مكة المكرمة، الطبعة الأولى 1413هـ.

الصحيح: محمَّد بن إسماعيل البخاري (256هـ)، اعتنى به أبو صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية، الرياض، 1419هـ.

الصحيح: مسلم بن الحجّاج النيسابوري (261هـ)، اعتنى به أبو صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية، الرياض، 1419هـ.

الضعفاء الصغير: محمد بن إسماعيل البخاري (256هـ)، تحقيق محمود زايد، دار الوعي، حلب، الطبعة الأولى 1396هـ

الضعفاء والمتروكين: أحمد بن شعيب النسائي (303هـ)، تحقيق بوران الضناوي وكمال الحوت، مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة الأولى 1405هـ.

الضعفاء والمتروكين: عبد الرحمن بن علي بن محمد ابن الجوزي (579هـ)، تحقيق عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1406هـ.

الضُّعفاء: محمّد بن عمرو العقيلي (322هـ)، تحقيق مازن السرساوي، دار ابن عباس، مصر، الطبعة الثانية.

الطبقات الكبير: محمد بن سعد بن منيع الزُّهْرِي (230هـ)، تحقيق علي عمر، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى 1421هـ.

العظمة: أبو الشيخ عبد الله بن محمد الأصبهاني (369هـ)، تحقيق رضاء الله المباركفوري، دار العاصمة، الرياض.

العلل الكبير: محمد بن عيسى الترمذي (279هـ)، ترتيب أبي طالب المكي، تحقيق حمزة ديب مصطفى مكتبة الأقصى بالأردن، الطبعة الأولى 1406هـ.

العلل المتناهية في الأحاديث الواهية: عبد الرحمن بن علي "ابن الجوزي" (597هـ)، تقديم خليل الميس، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1403هـ.

العلل الواردة في الأحاديث النبوية: علي بن عمر الدارقطني (385هـ)، تحقيق محفوظ الرحمن السلفي، دار طيبة، الرياض، الطبعة الأولى 1405هـ.

الفردوس بمأثور الخطاب: شيرويه الديلمي (509هـ)، تحقيق محمد السعيد بسيوني، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1406هـ.

الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة: محمد بن أحمد الذهبي (748هـ)، بعناية محمد عوامة وأحمد الخطيب، دار القبلة ومؤسسة علوم القرآن بجدة، الطبعة الأولى 1413هـ.

الكامل في ضعفاء الرجال: عبد الله بن عدي الجرجاني (365هـ)، تحقيق يحيى غزاوي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثالثة 1409هـ.

الكفاية في معرفة أصول علم الرواية: أحمد بن علي الخطيب البغدادي (463هـ)، تحقيق ماهر الفحل، دار ابن الجوزي، الدمام، الطبعة الأولى 1432هـ.

اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (911هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1417هـ.

المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين: محمد بن حبان التميمي البستي (354هـ)، تحقيق محمود زايد، دار الوعي، حلب، الطبعة الأولى 1396هـ.

المجموع شرح المهذب: يحيى بن شرف النووي (676هـ)، تحقيق محمد نجيب المطيعي، مكتبة الإرشاد، جدة.

المحلى: علي بن أحمد ابن حزم (456هـ)، تحقيق عبد الغفار البنداري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1425هـ.

المدخل إلى الصحيح: محمد بن عبد الله "الحاكم النيسابوري" (405هـ)، تحقيق ربيع المدخلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى 1404هـ.

المستدرك على الصحيحين: محمد بن عبد الله الحاكم (405هـ)، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1411هـ.

المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع: محمد بن حبان البستي (354هـ)، تحقيق محمد سونمر وخالص آي دمير، إصدار أوقاف قطر، الطبعة الأولى 1433هـ.

المسند: أبو يعلى أحمد بن علي الموصلي (307هـ)، تحقيق حُسَين أسد، دار المأمون، دمشق، الطبعة الثانية 1410هـ.

المسند: أحمد بن حنبل (241هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى، 1416هـ.

المسند: أحمد بن محمد بن حنبل (241هـ)، تحقيق بإشراف شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، 1421هـ.

المشيخة: محمد بن أحمد الآبنوسي (457هـ)، تحقيق خليل حمادة، جامعة الملك سعود، الرياض، الطبعة الأولى 1421هـ.

المصنف في الأحاديث والآثار: عبد الله بن محمّد ابن أبي شيبة (235هـ)، تحقيق كمال الحوت، مكتبة الرُّشد، الرِّياض، الطَّبعة الأولى 1409هـ.

المصنف: عبد الرزاق بن همام الصنعاني (211هـ)، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية 1403هـ.

المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية: أحمد بن علي "ابن حجر" (852هـ)، تحقيق خالد البكر، الرياض، دار العاصمة ودار الغيث، الطبعة الأولى 1420هـ.

المعجم الأوسط: سليمان بن أحمد الطبراني (360هـ)، تحقيق طارق عوض الله وزميله، دار الحرمين، 1415هـ.

المعجم الصغير (الروض الداني): سليمان بن أحمد الطبراني (360هـ)، محمد شكور أمرير، المكتب الإسلامي، بيروت، ودار عمار، عمّان، الطبعة الأولى 1405هـ.

المعجم الكبير: سُلَيمان بن أحمد الطبراني (360هـ)، تحقيق حمدي عبد المجيد السَّلَفيّ، مكتبة العلوم والحكم، المَوْصل، الطبعة الثانية 1404هـ.

المعجم: أحمد بن محمد الأعرابي (340هـ)، تحقيق عبد المحسن الحسيني، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى 1418هـ.

المعجم: محمد بن إبراهيم ابن المقرئ (381هـ)، تحقيق محمد إسماعيل ومسعد السعدني، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1424هـ.

المعرفة والتاريخ: يعقوب بن سفيان الفسوي (277هـ)، تحقيق د. أكرم العمري، مطبعة الإرشاد، بغداد 1394هـ.

المغني شرح مختصر الخِرَقي: أبو محمد عبد الله بن أحمد ابن قدامة المقدسي (620هـ)، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى 1405هـ.

المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار: عبد الرحيم بن الحسين العراقي (806هـ)، بعناية أشرف عبد المقصود، مكتبة دار طبرية، الطبعة الأولى 1415هـ.

المُغني في الضعفاء: محمد بن أحمد الذهبي (748هـ)، تحقيق حازم القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1418هـ.

المنتخب من مخطوطات الحديث: بتحقيق الشيخ مشهور سلمان، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى 1422هـ.

الموضوعات: عبد الرحمن بن علي "ابن الجوزي" (597هـ) تحقيق عبد الرحمن عثمان، الطبعة الأولى المكتبة السلفية، المدينة المنورة، 1386هـ.

الموقظة في علم مصطلح الحديث: محمد بن أحمد الذهبي (748هـ)، بعناية عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الأولى، 1405هـ.

النكت الوفية بما في شرح الألفية: إبراهيم بن عمر البقاعي (885هـ)، تحقيق ماهر الفحل، مكتبة الرشد ناشرون، الرياض، الطبعة الأولى 1428هـ.

بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام: علي بن محمد "ابن القطان الفاسي" 628، تحقيق د. الحسين آيت سعيد، دار طيبة، الرياض، الطبعة الأولى 1402 هـ.

تاريخ ابن معين، رواية الدوري: تحقيق أحمد محمد سيف، مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، الطبعة الأولى 1399هـ

تاريخ الأمم والملوك: محمد بن جعفر الطبري (310هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1407هـ.

تاريخ مدينة السلام وأخبار محدثيها: أحمد بن علي الخطيب البغدادي (463هـ)، تحقيق بشار معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى 1422هـ.

تاريخ مدينة دمشق: علي بن الحسن "ابن عساكر" 571، تحقيق محب الدين العمري، دار الفكر، بيروت 1995م.

تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف: يوسف بن عبد الرحمن المزي (742هـ)، تحقيق عبد الصمد شرف الدين، المكتب الإسلامي والدار القيّمة، الطبعة الثانية 1403هـ.

تخريج أحاديث كتاب مشكلة الفقر: محمد ناصر الدين الألباني (1420هـ)، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى 1405هـ.

تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (911هـ)، بعناية مازن السرساوي، دار ابن الجوزي، الدمام، الطبعة الأولى 1431هـ.

تذكرة الحفاظ: محمد بن أحمد الذهبي (748هـ)، دار إحياء التراث العربي.

تقريب التهذيب: أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (852هـ)، بعناية عادل مرشد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، 1420هـ.

تمام المنة في التعليق على فقه السنة: محمد ناصر الدين الألباني (1420هـ)، دار الراية، الرياض، الطبعة الرابعة 1417هـ.

تهذيب التهذيب: أحمد بن علي بن حجر (852هـ)، تعليق مصطفى عطا، دار الفكر، الطبعة الأولى، 1404هـ.

تهذيب الكمال في أسماء الرجال: يوسف بن عبد الرَّحمن المزِّي (742هـ)، تحقيق بشار معروف، مؤسسة الرّسالة، الطبعة الثانية 1405هـ.

تهذيب سنن أبي داود: شمس الدين محمد بن أبي بكر "ابن القيم" (751هـ)، تحقيق أحمد شاكر ومحمد الفقي، مكتبة السنة المحمدية، القاهرة.

جمع الوسائل في شرح الشمائل: علي بن سلطان بن محمد القاري (1014هـ)، نشر مصطفى الحلبي، مصر.

جواب الحافظ المنذري عن أسئلة في الجرح والتعديل: عبد العظيم المنذري (656هـ)، بعناية عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الأولى 1411هـ.

حلية الأولياء: أبو نعيم، أحمد بن عبد الله (430هـ)، مطبعة السعادة، القاهرة، 1394هـ.

دراسة نقدية في المرويات الواردة في شخصية عمر بن الخطاب وسياسته الإدارية: عبد السلام آل عيسى، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة، الطبعة الأولى 1423هـ.

دفاع عن الحديث النبوي والسيرة في الرد على البوطي: محمد ناصر الدين الألباني (1420هـ)، مكتبة الخافقين، دمشق.

دلائل النبوة: أحمد بن الحسين البيهقي (458هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1405هـ.

زاد المعاد في هدى خير العباد: محمد بن أبي بكر "ابن قيم الجوزية" (752هـ)، تحقيق محمد الفقي، مطبعة السنة المحمدية.

سلسلة الأحاديث الصحيحة: محمد ناصر الدين الألباني (1420هـ)، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى 1415هـ.

سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة: محمد ناصر الدين الألباني (1420هـ)، دار المعارف، الرياض، الطبعة الأولى 1412هـ.

سنن ابن ماجه: محمد بن يزيد القزويني (273هـ)، تحقيق بشار معروف، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى 1418هـ

سنن أبي داود: سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني (275هـ)، محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت.

سنن الترمذي: محمد بن عيسى الترمذي (279هـ)، تحقيق أحمد شاكر وآخرين، مكتبة مصطفى الحلبي، القاهرة، الطبعة الثانية 1395هـ

سنن الدارقطني: علي بن عمر الدارقطني (385هـ)، تحقيق بإشراف شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى 1424هـ.

سنن النسائي: أحمد بن شعيب النسائي (303هـ)، بعناية مصطفى الذهبي، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى 1420هـ

سؤالات البرذعي سعيد بن عمرو لأبي زرعة الرازي عبيد الله بن عبد الكريم، تحقيق محمد الأزهري، الفاروق الحديثة، الطبعة الأولى 1430هـ.

شرح السنة: الحسين بن مسعود البغوي (516هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وزهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية 1403هـ.

شرح العقيدة الطحاوية، لابن أبي العز: تخريج محمد ناصر الدين الألباني (1420هـ)، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثامنة 1404هـ.

شرح صحيح مسلم: يحيى بن شرف النووي (676هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية 1392هـ.

شرح معاني الآثار: أحمد بن محمد الطحاوي (321هـ)، تحقيق: محمد زهري النجار، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1399هـ.

صحيح ابن خزيمة: محمد بن إسحاق (311هـ) تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، بيروت، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية 1401هـ.

صحيح الترغيب والترهيب: محمد ناصر الدين الألباني (1420هـ)، مكتَبة المَعارف، الرياض، الطبعة الأولى 1421هـ.

صحيح الجامع: محمد ناصر الدين الألباني (1420هـ)، المكتب الإسلامي، الطبعة الثالثة 1408هـ.

صحيح سنن ابن ماجه: محمد ناصر الدين الألباني (1420هـ)، مكتبة المعارف الرياض، الطبعة الأولى 1417هـ.

صحيح سنن أبي داود، الأم: محمد ناصر الدين الألباني (1420هـ)، مكتبة غراس، الكويت، الطبعة الأولى 1423هـ.

صحيح سنن أبي داود، المختصر: محمد ناصر الدين الألباني (1420هـ)، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى 1419هـ.

صحيح سنن الترمذي: محمد ناصر الدين الألباني (1420هـ)، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى 1420هـ.

صحيح سنن النسائي: محمد ناصر الدين الألباني (1420هـ)، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى 1419هـ.

صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط: عثمان بن عبد الرحمن "ابن الصلاح" (643هـ)، تحقيق موفق عبد القادر، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الثانية 1408هـ.

ضعيف الترغيب والترهيب: محمد ناصر الدين الألباني (1420هـ)، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى 1421هـ.

ضعيف الجامع الصغير: محمد ناصر الدين الألباني (1420هـ)، المكتب الإسلامي. بيروت.

ضعيف سنن ابن ماجه: محمد ناصر الدين الألباني (1420هـ)، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى 1417هـ.

ضعيف سنن الترمذي: محمد ناصر الدين الألباني (1420هـ)، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى 1411هـ.

ضعيف سنن النسائي: محمد ناصر الدين الألباني (1420هـ)، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى 1419هـ.

ضعيف موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان: محمد ناصر الدين الألباني (1420هـ)، دار الصميعي، الرياض، الطبعة الأولى 1422هـ.

طبقات الشافعية الكبرى: عبد الوهاب بن علي السبكي (771هـ)، تحقيق محمود الطناحي وعبد الفتاح الحلو، نشر عيسى الحلبي، الطبعة الثانية 1413هـ.

طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها: عبد الله بن محمد ابن حيان، "أبو الشيخ الأصبهاني" (369هـ)، تحقيق عبد الغفور البلوشي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، 1412هـ.

طبقات المدلسين: أحمد بن علي ابن حجر (852هـ)، تحقيق عاصم القريوتي، مكتبة المنار، عمان، الطبعة الأولى 1403هـ.

ظلال الجنة في تخريج السنة لابن أبي عاصم: محمد ناصر الدين الألباني (1420هـ)، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثالثة 1413هـ.

علل الحديث: عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (327هـ)، تحقيق رفعت فوزي وعلي مزيد، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى 1430هـ.

علل الحديث: علي بن المديني (234هـ)، بعناية مازن السرساوي، دار ابن الجوزي، الطبعة الثانية 1430هـ.

عمل اليوم والليلة: أحمد بن محمد "ابن السني" (364هـ)، تحقيق عبد الرحمن البرني، دار الأرقم، بيروت، الطبعة الأولى 1418هـ.

غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام: محمد ناصر الدين الألباني (1420هـ)، المكتب الإسلامي، الطبعة الثالثة 1405هـ.

فتح الباري شرح صحيح البخاري: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (852هـ)، تصحيح محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، 1379هـ.

فتح المغيث بشرح ألفية الحديث: محمد بن عبد الرحمن السخاوي (902هـ)، تحقيق علي حسين علي، مكتبة السنة، القاهرة، الطبعة الأولى 1424هـ.

كشف اللثام شرح عمدة الأحكام: محمد بن أحمد السفاريني (1188هـ) بعناية نور الدين طالب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، الطبعة الأولى، 1428هـ.

لسان الميزان، تحقيق عبد الفتاح أبو غُدّة، حلب، مكتب المطبوعات الإسلامية، الطبعة الأولى 1423هـ.

مجمع الزوائد: علي بن أبي بكر الهيثمي (807هـ)، دار الفكر، بيروت، 1412هـ.

مجموع الفتاوى: أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية (728هـ)، بعناية عبد الرحمن بن محمد قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، 1416هـ.

مختصر الشمائل، للترمذي: محمد ناصر الدين الألباني (1420هـ)، المكتبة الإسلامية، عمّان، الطبعة الثانية 1406هـ.

مختصر سنن أبي داود: عبد العظيم بن عبد القوي المنذري (656هـ)، تحقيق محمد الفقي، بيروت، دار المعرفة.

مسند أبي داود الطيالسي: سليمان بن داود الطيالسي (204هـ)، تحقيق: محمد التركي، دار هجر، القاهرة، الطبعة الأولى 1419هـ.

مسند أبي عوانة: يعقوب بن إسحاق الإسفراييني (316هـ)، تحقيق أيمن عارف، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى 1419هـ.

مسند البزار المنشور بعنوان البحر الزخار: أحمد بن عمرو البزار (292هـ)، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله وعادل سعد وصبري الشافعي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الأولى 1429هـ.

مسند الشاميين: سليمان بن أحمد الطبراني (360هـ)، تحقيق: حمدي السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى 1405هـ.

مسند الشهاب: محمد بن سلامة القضاعي (454هـ)، تحقيق: حمدي السلفي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى 1405هـ.

مشكاة المصابيح: محمد بن عبد الله التبريزي (741هـ)، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني (1420هـ)، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية 1399هـ.

مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه: أحمد بن أبي بكر البوصيري (840هـ)، تحقيق موسى علي وعزت عطية، دار الكتب الحديثة، القاهرة.

معرفة التذكرة في الأحاديث الموضوعة: محمد بن طاهر المقدسي (507هـ)، تحقيق عماد حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة الأولى 1406هـ.

معرفة الثقات: أحمد بن عبد الله العجلي (261هـ)، تحقيق عبد العليم البستوي، مكتبة الدار، المدينة، الطبعة الأولى 1405هـ.

معرفة السنن والآثار: أحمد بن الحسين البيهقي (458هـ)، تعليق عبد المعطي قلعجي، جامعة الدراسات الإسلامية، باكستان، 1412هـ.

ميزان الاعتدال في نقد الرجال: محمد بن أحمد الذهبي (748هـ)، تحقيق: عليّ البجاوي، دار المعرفة، بيروت.

نصب الراية لأحاديث الهداية: عبد الله بن يوسف الزيلعي (762هـ)، المجلس العلمي، الطبعة الثانية 1393هـ.

نيل الأوطار: محمد بن علي الشوكاني (1250هـ)، تحقيق عصام الدين الصبابطي، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى 1413هـ.